

الفصل السادس

انهيار الاتحاد أغسطس ١٩٦٧

الفصل السادس

انهيار الاتحاد أغسطس ١٩٦٧

لا شك في أن انهيار اتحاد الجنوب العربي بعد ثمان سنين فقط من قيامه، كان حدثٌ كبير وخطير، وكل تطور عميق أو تغيير كبير، هو بمثابة تساؤل تاريخي، وكل تساؤل لابد من أن يبحث لنفسه عن إجابة. فهل انهار الاتحاد لأنه من صنع بريطانيا والحكام المرتبطين بها وليس من صنع أبناء البلاد كما كان يطرح معارضوه؟ مع العلم أن هناك اتحادات أخرى صنعتها بريطانيا بالطريقة نفسها، وتمكنت من الاستمرار والنجاح، نذكر منها من باب التذليل على ذلك، اتحاد ماليزيا، واتحاد الإمارات العربية في شرق الجزيرة العربية، الذي قام بتأسيسه "وليم لوس" والذي سبق له الإشراف على تأسيس اتحاد الجنوب العربي، وهل سقط الاتحاد لأنه كان يُمثل حكم السلاطين والمشايخ القبلي المتخلف، الذي لم يعد يناسب العصر؟ علمًا أن هناك دويلات عربية أخرى كانت تمثل ذلك النموذج التقليدي من الحكم واستطاعت أكثرها أن تواصل مشوارها في ظل مقومات سكانية وجغرافية أضعف بكثير مما كانت لدى الاتحاد. وهل سقط الاتحاد بسبب مد تيار القومية العربية الذي جرف في طريقه خلال ذلك العهد عدة أنظمة مرتبطة بقوة الاستعمار؟ أم سقط الاتحاد نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها سكانه مقارنة بالاتحادات والأنظمة المشابهة الأخرى؟ وهل سقط الاتحاد لأن ميناء عدن تحول من نعمة إلى نقمة على الوضع القديم في البلاد، لأن حركة النقابات في عدن، التي ترتبت على نشاط الميناء، كانت المصدر الرئيسي للنشاط السياسي المعارض للبريطانيين وحكام الاتحاد في الجنوب؟ هل سقط الاتحاد بسبب قيام الثورة في الشمال، أم سقط بسبب عدم إخلاص الجيش؟

لا ريب في أن الإجابة على تلك الأسئلة أو ذلك السؤال مهما بلغت من

الدقة إلا أنها قد تكون محل جدل، غير أن الأمر الذي لا جدال فيه، هو أن نهاية الاتحاد كانت مرتبطة بحصيلة أسباب وعوامل كثيرة، داخل الاتحاد وخارجه، وتلك الأسباب على اختلاف أشكالها وأفعالها تدخلت بقوة، وربما بقسوة في الإطاحة بالاتحاد وحُكامه على ذلك النحو. ولذلك سنحاول في هذا الفصل التوقف عند تلك الأسباب والعوامل التي أسهمت أكثر من غيرها في تدمير اتحاد الجنوب العربي والتي من بينها:

صعوبة الأوضاع الداخلية للاتحاد:

كانت أوضاع الاتحاد الداخلية من كل النواحي في متتهى الصعوبة والتعقيد، فسبب قلة الموارد التي كانت توفرها مناطق الاتحاد الفقيرة والجرءاء، لم يكن هناك مجال كبير أمام الحكومة الاتحادية للقيام بتنمية شاملة في ولايات الاتحاد تتمكن من خلالها كسب التأييد اللازم لاستمرارها. وتلك الخدمات البسيطة التي شهدتها ولايات الاتحاد في بعض الجوانب والتي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على الدعم البريطاني، قدمت في وقت متأخر من عمر الاحتلال البريطاني، وكانت مجرياته السياسية في داخل البلاد وخارجها غير مناسبة لحكام الاتحاد، أو بمعنى آخر أتت بعد فوات الأوان، بحسب رأي (تريفليان Trevlyan) آخر مندوب سامي بريطاني في عدن، عندما قال: " كنا بحاجة إلى سنين عديدة لتحقيق التأثير الضروري والفعال في سياسة تدخلنا غير المباشر في البلاد... لكننا كنا على طريق الخروج من الشرق الأوسط كله"^(١).

ومما لاشك فيه، أن التغيير الضروري للأوضاع القبلية والاجتماعية المتخلفة، التي كان يعيشها جنوب اليمن، لا يمكن أن يحدث إلا بتغيير مستوى معيشة الناس ومستوى وعيهم، ومثل ذلك التغيير كان يحتاج في كل الأحوال إلى قدرات وإمكانات ووقت، تفوق بكثير تلك التي كانت متاحة للاتحاد. ومما

لا شك فيه أيضاً، أن بعض دوافع قيام الاتحاد، إن لم تكن جميعها، كانت أسباباً رئيسية في انهياره، فالبريطانيون الذين علّقوا آمالاً على قيام اتحاد لمحميات الجنوب، أتت سياستهم في دعم وحدة المحميات، في وقت كان فيه الاستعمار في أسوأ مراحلها، ولذلك كانت مشكلة ارتباط الاتحاد ببريطانيا أكبر مشاكل الاتحاد. كما أن الحكام المحليين في تلك المحميات الذين انتظروا من الاتحاد أن يحمي سلطتهم، كانوا في حقيقة الأمر لا يتمتعون بنفوذ فعلي في مناطقهم، فأغلبهم لا يزيدون عن كونهم وسطاء محليين أو حسب تعبير "تريفليان" مُصلحين قبلين^(١). وحتى ذلك النفوذ الضعيف الذي كانوا يملكونه بين أوساط قبائلهم، ضعف بدرجة أكبر بقيام الاتحاد، بسبب انتقال جزء من سلطاتهم إلى الحكومة الاتحادية، وبسبب جمع هؤلاء الحكام مسؤوليات مزدوجة في ولاياتهم وفي الحكومة الاتحادية.

وضعف السلطة كان سمة غالبية تعانيها حكومات الولايات المحلية التابعة للاتحاد، فهناك عدد من تلك الولايات مثل: المفلحي والعلوي، لم تكن تعرف أبسط أنواع الإدارة، أو أي شكل من أشكال النظام أو القانون. وعموماً فإن ضعف الكيانات التي شكلت الاتحاد، ولدت اتحاداً واهناً، كما أن عدم وجود رأس قيادي للاتحاد وحكومته عمّق من ذلك الوهن، فالرئاسة الدورية جعلت من الاتحاد جسداً بلا رأس. وفضلاً عن ذلك فقد كان أغلب أعضاء المجلس الأعلى (الحكومة) بعيدين معظم شهور السنة عن المجلس إما في ولاياتهم أو في خارج البلاد. وقليلٌ منهم كان لديه التأهيل والخبرة الإدارية. ولذلك كله لم تستطع قوة السلطة التي جاء بها الاتحاد أن تباشر ما كان يمكن أن يكون لها من تأثير في الأحداث السياسية التي كانت تغلي بها البلاد، والتي كانت من كل أوجهها لا تخدم الاتحاد.

تأثير ثورة ٢٦ سبتمبر على الاتحاد:

لا شك في أن زوال حكم الأئمة المتخلف، وإحلال نظام جمهوري حديث بديلاً عنه، في ظل النشاط السياسي الوطني العارم الذي كان يشهده الجنوب، شكل بكل المقاييس تهديداً خطيراً ليس لاتحاد الجنوب العربي فحسب، بل وللوجود البريطاني في المنطقة برمته، وبلغت خطورة ذلك التهديد مداها، عندما حظيت الثورة في الشمال بمساندة ودعم جمهورية مصر التي كانت بمثابة كابوس لحكام الاتحاد وللبريطانيين.

وعموماً فقد استقبل أبناء الجنوب قيام الثورة في الشمال بتأييد منقطع النظير، ففي عدن احتشد الناس في الشوارع معبرين عن ابتهاجهم عند سماعهم لخبر قيام الثورة، وانتشرت مكبرات الصوت، وأجهزة الراديو التي كانت تردد أصدااء الثورة في معظم الأماكن العامة. وفي خضم ذلك المناخ السياسي الجديد الذي نتج عن قيام الثورة اعترى حكومة الاتحاد التي كانت تنهياً لضم عدن، حالة من القلق والخوف. فالمتظاهرون المساندون للثورة الذين كانوا يجوبون شوارع عدن، دفعهم الحماس إلى تحويل تلك المظاهرات للتنديد بالاحتلال البريطاني وبحكام الاتحاد على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه فقد صعدت الحركة الوطنية في عدن التي كانت تقودها النقابات وحزب الشعب الاشتراكي، نشاطها السياسي والنقابي المعارض للوضع السائد في الجنوب. ولم تقتصر خطورة الوضع بالنسبة لحكومة الاتحاد على ذلك فحسب، بل وفي التقارب الذي بدأت تتضح ملامحه بين زعماء الثورة، والقوى الجنوبية المعارضة لها التي انتقل عدد من قياداتها إلى صنعاء للالتفاف حول الثورة، وللحصول على مساندتها لقضية تلك القوى المعارضة. وعموماً فقد أخذ التلاحم بينهما مدى أكبر بقيام حكومة الثورة في الشمال بتعيين بعض رموز تلك المعارضة في صفوفها^(١).

Trevaskis: shades of Amber A south Arabian episode, London, 1968, (١)

وكانت قيادة الثورة قد حاولت في بداية الأمر أن لا تثير حفيظة بريطانيا وحكام الاتحاد، حتى لا تفتح على نفسها في ذلك الوقت البالغ الخطورة أكثر من جهة، ففي حديث للمشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية الوليدة مع الكاتب الصحفي العَدني محمد علي لقمان قال فيه: " لا توجد لنا في الوقت الحاضر خطة مرسومة بشأن عدن وكذلك المحميات، فهي متروكة لأهلها ولهم أن يُقرروا مصيرهم"^(١). بيد أن مثل تلك التصريحات في ظل انجذاب أفئدة الجنوبيين للثورة، واشتداد دعوة معظم الأحزاب في عدن إلى الوحدة اليمنية، لم يكن لها أي أثر في التخفيف من قلق السلطات القائمة في الجنوب.

ومنذ اللحظات الأولى لقيام الثورة عملت الحكومة الاتحادية كل ما في وسعها لتحيّض البريطانيين على اتخاذ موقفٍ متشددٍ منها. وأرسلت على وجه السرعة ثلاثة وزراء إلى لندن لإبلاغ الحكومة البريطانية بمخاوفها من انعكاسات الثورة على الوضع السياسي في الجنوب^(٢). وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا يشاطرون الاتحاد موقفه من الثورة، فهي في كل الأحوال كانت تُمثل تهديدًا جديدًا لمصالحهم في المنطقة، إلا أن القلق ظل يساور حكام الاتحاد من أن تقدم الحكومة البريطانية على الاعتراف بالنظام الجمهوري في الشمال استجابة للضغط الأمريكي. ودفع ذلك القلق بوزير الدولة في حكومة الاتحاد السلطان ناصر بن عيدروس العولقي إلى التصريح لوكالة رويتر في ١٤ فبراير ١٩٦٣م قائلاً: "إذا اعترفت بريطانيا بالجمهورية اليمنية، دون استشارة الاتحاد، فسوف يعد ذلك العمل بمثابة خرق لمعاهدة الصداقة والحماية التي أبرمت مع اتحاد الجنوب في ١٩٦٣م"^(٣). وعمومًا فقد استمرت بريطانيا على موقفها الرافض الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في شمال اليمن، وحاول الرئيس الأمريكي (جون

(١) د. صالح علي باصرة: مفهوم الوحدة اليمنية في بعض الأحزاب السياسية اليمنية، ندوة اليمن عبر التاريخ، ص ٢٣٤.

(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p.67.

(٣) صوت الجنوب: العدد ٣٦، السنة الثانية، الأحد ١٧ فبراير ١٩٦٣م.

كندي) الذي لم يستطع حمل البريطانيين على الاعتراف بالنظام الجديد في شمال اليمن، تبرير موقفهم - في إحدى رسائله للرئيس المصري جمال عبد الناصر - بقلقهم على عدن^(١). ويبدو أن بريطانيا التي وجدت نفسها مهددة عند آخر موقع مهم بقي لها في الشرق الأوسط، قد فضّلت أن تواجه الضغوط الأمريكية أو حتى سوء التفاهم معها إذا اقتضى الأمر، على أن تسقط في البحر أمام حركة القومية العربية التي كان يقودها جمال عبد الناصر.

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من أن الثورة في الشمال انشغلت في حروب داخلية مريرة، مع قوى النظام الإمامي السابق، إلا أن تأثيرها على أوضاع الجنوب لم يتوقف. فرجال القبائل الذين هبّوا للدفاع عن الثورة إما لدوافع وطنية، أو من أجل الحصول على قطع السلاح، لم يعودوا إلى مناطقهم حاملين السلاح وحده، بل وحاملين معه مفاهيم وأفكار جديدة، تتعارض بشكل صريح مع مصالح حكامهم، ومع الوضع القائم في الجنوب برّمته.

ولم تتوقف متاعب الاتحاد مع ثورة ٢٦ سبتمبر عند ذلك الحد، بل تصاعدت في عدة اتجاهات أخرى، فالمناوشات على الحدود اندلعت مجدداً بين الجانبين، بعد أن هدأت لمدة من الزمن، وكان أشدها على الحدود مع بيحان، التي كانت المركز الرئيسي الذي تتسرب منه المساعدات العسكرية الاتحادية والبريطانية لأتباع النظام الملكي في الشمال^(٢)، وعموماً فقد استمرت تلك الحوادث مدة ليست قصيرة، استخدمت فيها المدفعية من الجانبين، على نطاق واسع لاسيما في يونيو ١٩٦٣م. وفي جميع الأحوال فقد كانت حكومة الاتحاد تتهم في البيانات التي كانت تصدرها، جيش الجمهورية في الشمال بالمسؤولية عن تلك الأحداث^(٣).

(١) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص ٦٥٨.

(٢) إدجار أو بالانس: اليمن الثورة والحرب، ترجمة عبدالخالق محمد لاشين، ص ١٥٥.

(٣) صوت الجنوب: العدد ٢، السنة الثالثة، الأحد ٢٣ يونيو ١٩٦٣م.

وتعرّض الموقف على الحدود لمزيد من التدهور في نهاية ذلك الشهر، عندما تجاوزت _عن طريق الخطأ على حدّ زعم البريطانيين _ قوة عسكرية بريطانية مكونة من ٤٤ فرداً حدود سلطنة لحج باتجاه شمال اليمن. فتعرضت تلك القوة لإطلاق نار من الجانب الشمالي أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود وأسر البقية، وفي كل الأحوال فالمشكلة التي ترّبت على ذلك الحادث بالنسبة للبريطانيين ليس تلك الخسارة البشرية التي تعرضوا لها فحسب، بل وفي الإحراج الذي أوقعهم فيه على الصعيدين العربي والدولي، إذ صوّرهم ذلك الحادث على أنهم يحاولون أن يثيروا المتاعب للجمهورية الفتية. وعلى الرغم من أنه تمّ الإفراج عن هؤلاء الجنود، الذين اتهمتهم صنعاء بأنهم جواسيس ووعدت بمحاكمتهم، بعد حوالي شهرين من القبض عليهم، وبالتحديد في أغسطس ١٩٦٣م، بعد جهود بذلها سلطان لحج مع رئيس الجمهورية عبدالله السلال، إلا أن تلك الخطوة لم تُقلل من حدّة التوتر القائمة على الحدود بين الجانبين، إذ عادت في غضون ذلك الوقت الاشتباكات من جديد على حدود بيحان^(١). ولعل الأمر الذي كان يثير قلق الحكومة الاتحادية في مسألة حوادث الحدود هو عدم المساندة الشعبية لموقفها في تلك الحوادث. ففي الوقت الذي كانت تتهم فيه جيش الجمهورية والقوات العسكرية المصرية في الشمال بالوقوف وراء تلك الحوادث، خرج أهالي لودر يهتفون بحياة عبد الناصر ويرحبون بالضباط المصريين الذين هبطت طائرتهم العسكرية في مطار لودر عن طريق الخطأ كما قيل حينها^(٢)، بدلاً من الاحتجاج والاستنكار الذي كانت تنتظره منهم حكومة الاتحاد.

موقف جمال عبد الناصر من الاتحاد:

كان للرئيس المصري جمال عبد الناصر تأثيرٌ كبيرٌ على الأحداث التي

(١) نفس المرجع: العدد ٣، السنة الثالثة، الأحد ٣٠ يونيو ١٩٦٣م - العدد ١٢، الأحد ١ سبتمبر ١٩٦٣م.

(٢) فتاة الجزيرة: العدد ٢٤٠٨، ٥ ديسمبر ١٩٦٣م.

شهدها الوطن العربي خلال مدة رئاسته، فمواقفه القومية التي جسدت حلم العرب، جعلته يبرز على المسرح السياسي العربي مستكملاً كل يوم منذ قيام الثورة في مصر، مُقومات شخصية البطل، وتأكّدت شعبيته في الوطن العربي بقوة، بعد تأميمه قناة السويس في ١٩٥٦م^(١)، وخروجه منتصراً من الحرب التي ترتبت على التأميم، والتي اشتركت فيها ضد مصر بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. فانتقل بعد ذلك هدير القومية العربية إلى كل مكان من الوطن العربي، وأصبح جمال عبد الناصر بطل قومي عربي وعلى كل لسان.

ونظراً للمكانة المميزة التي تمتع بها جمال عبد الناصر بين أوساط العرب في تلك المدة، شكّل موقفه المناهض لاتحاد الجنوب العربي، أحد العوامل الرئيسية التي هزّت أركان الاتحاد. فعبد الناصر نظر بقلق إلى الأبعاد السياسية المستقبلية التي اعتقد أن بريطانيا ترسمها للمنطقة من خلال اتحاد الجنوب، ولذلك أظهر معارضته لذلك الاتحاد منذ كان مشروعاً. ففي ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨م أي قبل قيام الاتحاد بحوالي أسبوعين، شنّ هجوماً عنيفاً على مشروع الاتحاد واتهم بريطانيا أنها تسعى من ورائه إلى فصل الجنوب عن جسد الدولة العربية، وشبّه خطة البريطانيين في الجنوب بخطتهم في فلسطين عندما سلّخوها عن جسد الأمة العربية^(٢).

ومع أن حكومة الاتحاد كانت لا تُكِنُّ الودَّ لجمال عبد الناصر، بسبب مواقفه منها، إلا أنها كانت في الوقت نفسه لا تستطيع أن تبيح بحقيقة ذلك الموقف، لما قد يجلبه لها من عداو وكراهية الأهالي الذين تعلقت قلوبهم بجمال عبد الناصر إلى أقصى الحدود، أما بريطانيا فقد كانت تتمنى لو

(١) محمد حسنين هيكل: ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٢م، ص ٣٤. محمد سعيد العريان، د. جمال الدين الشيال: قصة الكفاح بين

العرب والاستعمار، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٠م، ص ٣٤١.

(٢) محمود الشرقاوي: كفاح الجنوب العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٠م، ص ٣.

استطاعت أن تهز الأوضاع في مصر بأسرع ما يمكن، لكي تنتقم من القاهرة التي تعتبرها مسؤولة عن الخسوف الذي أصاب مصالحها وزعزع هيبتها في الشرق الأوسط.

ولم يكن انفصال سوريا عن مصر في ١٩٦١م كافياً لكسر شوكة نظام القاهرة، بل على العكس من ذلك فبعد ذلك الانفصال ركّز جمال عبد الناصر هجومه على القوى العربية المتعاونة مع الاستعمار، التي اتهمها بالوقوف وراء الانفصال، وحثّ الجماهير العربية في معظم خطبه على التخلص منها، ففي الخطاب الذي ألقاه في ١٦ أكتوبر ١٩٦١م بعد حوالي شهر ونصف من انفصال سوريا قال فيه: "كنا دائماً نرفض المصالحة مع الاستعمار، ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعيين، لقد تصورنا أنه مهما كان الخلاف بيننا وبين تلك العناصر، فإنهم أبناء نفس الوطن، وشركاء نفس المصير، ولكن التجربة أثبتت خطأ ما كنا نتوهمه... فآن لنا الآن أن نقاتل الاستعمار في قصور الرجعية، ونقاتل الرجعية في أحضان الاستعمار"^(١). وكانت مثل تلك الخطابات التي يشنها عبد الناصر ضد الرجعية وأعوان الاستعمار، والتي كان لها صدى كبير عند ملايين العرب، قد أسهمت بدرجة كبيرة في ضعضة حكم سلاطين الاتحاد بين أوساط قبائلهم، ومنحت القوى السياسية المعارضة لهم قوة معنوية لا حدود لها. ومن كل النواحي فقد كان تأثير عبد الناصر تأثيراً مرعباً على حكام الاتحاد، ففي مباحثات لندن في يوليو ١٩٥٨م بين سلاطين الجنوب والبريطانيين من أجل قيام الاتحاد قال شريف بيحان للبريطانيين بلهجة مشحونة بالمرارة بعد سماعه أخبار الثورة في العراق: "إن مصر تقود شعوبنا إلى جهة غير معلومة"^(٢). وبلغ قلق حكام الاتحاد ذروته من تأثير المد القومي العربي

(١) ساطع الحصري: الإقليمية جذورها وبذورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢،

١٩٦٤م، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) Records of Yemen, vol 14, P.494.

الذي كان يقوده عبد الناصر، مع قدوم القوات المصرية إلى اليمن لمساندة الثورة، التي دعمت تأثير القاهرة على أوضاع الجنوب، وجعلت مستقبل الاتحاد في مهب الريح، وعلى حد تعبير المندوب السامي تريفاسكيس Trevaskis في وصفة لحالة الجنوب بعد التدخل العسكري المصري في الشمال: "لقد أصبحت ثلاث قوى تتنازع استقلال الجنوب، حكومة الاتحاد، وعبد الناصر، والفوضى" ^(١).

وعلى ما يبدو فقد كان القلق في الغرب من إجراءات عبد الناصر في المنطقة العربية، مرّده إلى أنهم كانوا يعتقدون أن هناك وعياً أصيلاً لديه يدفعه إلى العمل على تنفيذ المشروع الذي كان محمد علي قد حاول إقامته، وهو تكوين إمبراطورية تشمل أرض العرب كلها. وانطلاقاً من ذلك الاعتقاد فسّر تحالف عبد الناصر في ١٩٥٦م مع السعودية واليمن أنه موجهٌ لزيادة تقويض وضع بريطانيا في الشرق الأوسط، على أساس أن شمال اليمن يمكن أن يكون مفيداً في ذلك بالنسبة لعدن والمحميات ^(٢). وجاء التدخل العسكري المصري في شمال اليمن في أعقاب قيام الثورة، ليعمّق قلق البريطانيين على وجودهم العسكري في جنوب اليمن ومصالحهم النفطية في شرق الجزيرة العربية، ولتأكيد ذلك القلق نترك الحديث لتريفاسكيس الذي قال: "لم تكن هناك أية أوهام حول نوايا عبد الناصر فهو لم يكن يهدف اليمن وإنما هدف البترول الذي كنا نقف حراساً عليه في عدن. فإذا استطاع أن يحتفظ بموطئ قدم له في اليمن يكفيه لتحطيم عدن البريطانية، فعند ذلك سيكون بإمكانه أن يتوقع الفوز بجائزة كبيرة تساوي مائة ألف مرة الأرواح والإصابات والأموال التي تكبدها في سعيه لذلك الهدف" ^(٣).

(١) Trevaskis: Shades of Amber London, 1968, P. 224-225.

(٢) أحمد يوسف: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٢٦-٢٧.

(٣) Trevaskis: op. cit, P.187.

ويذكر أن محمد حسنين هيكل أشار إلى أنه كان هناك رأيان في مصر حول دعم الثورة اليمنية، الأول مع دعمها فقط بالسلاح، والثاني مع التدخل الكامل، وقال بأنه كان يرى أن أوضاع اليمن لا تحتل ثقل الوجود المصري، وأنه ترجى عبد الناصر أن يقرأ الدراسة التي قام بها سيد مصطفى سالم عن اليمن (تكوين اليمن الحديث) التي تعرضت لعمليات الجيش التركي هناك، وأن عبد الناصر قد أشار إلى رأيه وإلى تلك الدراسة في اجتماعه مع مجلس الوزراء^(١)، لكن المهم في الأمر فقد أقرت القيادة المصرية، التي كانت مُجمعة في كل الأحوال على دعم ثورة اليمن، التدخل العسكري في القتال على جانبها.

ولاشك في أن عبد الناصر من خلال علاقته العدائية بالبريطانيين جعل من مسألة طردهم من عدن، والسيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي لتحقيق الأمن العربي والمصري، دافعاً إضافياً لقرار تدخله العسكري في اليمن. فتصفيه القاعدة العسكرية البريطانية في عدن، كان محل اعتبار واهتمام قادة الثورة المصرية، فتلک القاعدة كانت تهدد المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وثبت أن البريطانيين استعملوها عدّة مرات للتدخل في شؤون المنطقة، مثل حرب السويس، أو أحداث الأردن، أو أزمة الكويت ١٩٦١م^(٢).

اندلاع الثورة المسلحة في الجنوب:

لقد فتحت ثورة ٢٦ سبتمبر والتدخل العسكري المصري في شمال اليمن أبواب جهنم - إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير - للبريطانيين وحكام الاتحاد في الجنوب. فلم تتوقف متاعبهم مع الثورة عند حد إشعال مشاعر الناس في الجنوب ضدهم، أو عند حد إظهار الاتحاد أمام الرأي الداخلي والخارجي على أنه اتحاد للسلطين والأمراء المدعومين من بريطانيا وليس اتحاداً يمثل آمال وطموح الشعب. أو عند حدّ المواجهات العسكرية على الحدود. فالأخطر

(١) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص ٦٢٧، هـ ١.

(٢) أحمد يوسف: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م، ص ٣٠-٣١.

من ذلك كله كان الدعم المادي الذي قَدَّمته الثورة في الشمال للمقاومة المسلحة في الجنوب.

فمنذ الأيام الأولى لقيامها شجعت الثورة في الشمال قوى المعارضة في الجنوب التي ذهبت لمؤازرتها أو تلك التي لجأت إلى الشمال منذ وقت سابق، على توحيد صفوفها في مقاومة البريطانيين وحكام الاتحاد في الجنوب. ومنذ بداية سنة ١٩٦٣م لعبت ثلاث قوى رئيسية هي تجمع القبائل الذي كان مكوناً من عدد من المشايخ المعارضين للنظام السائد في الجنوب أبرزهم الأمير محمد صالح الحوشي، ومجموعة من الضباط الذين تركوا الجيش الاتحادي. أبرزهم الرائد محمد أحمد الدقم، وحركة القوميين العرب أبرزهم قحطان الشعبي^(١)، في الدعوة لتكوين جبهة وطنية عريضة للمقاومة المسلحة من أجل استقلال الجنوب^(٢).

وعلى الرغم من أن القوى السياسية الكبيرة حينها في الجنوب، مثل حزب الشعب، أو حزب الرابطة، لم تتفاعل مع تلك الدعوة، إلا أن القوى الأخرى التي لبّت الدعوة عقدت اجتماعاً موسعاً في دار السعادة بصنعاء، في ٢٤ فبراير ١٩٦٣م^(٣)، أسفر عن تشكيل لجنة تحضيرية مكونة من ١١ شخصاً أبرزهم قحطان الشعبي، لوضع ميثاق الجبهة الموحدة التي تقود النضال المسلح في الجنوب. وفي ٥ مارس اتفق المجتمعون على "الميثاق المقدس" للجبهة التي أسموها في بداية الأمر (جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل)^(٤)، ثم عدّلوا اسمها إلى (الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل) عندما تم الإعلان رسمياً في أغسطس ١٩٦٣م، عن قيام الجبهة وتشكيل قيادة لها مكونة من: ستة ممثلين

(١) بيان من تجمع القبائل إلى شعب الجنوب يدعو فيه القوى الوطنية لتكوين جبهة موحدة للقيام بالكفاح المسلح، وقع عليه ١٤ شيخ، و ١٤ ضابط من المعارضين الجنوبيين في صنعاء، في فبراير ١٩٦٣م.

(٢) نفس المرجع.

(٣) عبد القوى مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ١٤٥.

(٤) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ١٣٢.

لتجمع القبائل، وستة ممثلين لحركة القوميين العرب. وعلى الرغم من أن الجبهة واجهت عند تأسيسها معارضةً من بعض أطراف حكومة السلال التي كانت تعطف على حزب الشعب الاشتراكي^(١)، إلا أن التأييد المتصاعد لخيار الكفاح المسلح ومن ثم النجاحات التي حققتها الجبهة بعد اندلاع الثورة في الجنوب، جعلت نجم الجبهة القومية يبرز بقوة في ميدان العمل الوطني في الجنوب.

وقبل أن تتخذ الجبهة القومية، التي أقرت خيار الكفاح المسلح لتحرير الجنوب، قراراً بتحديد المكان والزمان لبدء ثورتها المسلحة، تدخلت الصدفة في ذلك ليصبح يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م أول أيام تلك الثورة. ففي ١٣ أكتوبر قام محمد حسن القطيبي النائب في المجلس الاتحادي بزيارة إلى وادي (مصرة) في ردفان فتعرض مع حراسه لإطلاق نار من أفراد قبائل آل قطيب العائدين من الشمال والتابعين للشيخ راجح غالب لبوزة أحد أعضاء الجبهة القومية. وفي اليوم التالي عاد النائب ومعه فرقة من الجيش الاتحادي، فدخلوا في مواجهة مسلحة مع عدد من رجال القبائل، قدّر بيان حكومة الاتحاد حينها عددهم بـ ٢٨ رجلاً، فانتهت المواجهة بقتل الشيخ راجح غالب لبوزة ورجل آخر من أتباعه، فلاذ الآخرون بالفرار^(٢).

ومن المفيد ذكره، أن العداء بين قبائل ردفان لاسيما آل قطيب من جهة، وأمير الضالع والبريطانيين من جهة أخرى كانت له جذور قديمة، وتتعلق أسبابه بالاعتداءات التي كانت تقوم بها تلك القبائل على الطريق الرئيسي الذي يربط عدن بالضالع، وكذلك مقاومتها لمحاولات ربطها بسلطة أمير الضالع. ومع أن البريطانيين استعملوا ضدها القوة في نهاية الأربعينات وفي الخمسينات، إلا أنها لم تدعن تماماً لا لنفوذهم ولا لنفوذ أمير الضالع. وبعد سنين قليلة من الهدوء في

(١) عادل رضا: ثورة الجنوب، ص ٧٠.

(٢) بيان وزارة الإرشاد والإعلام لحكومة الاتحاد، حول أحداث ردفان في ١٣-١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، صوت الجنوب، العدد ١٩، السنة الثالثة، الأحد ٢٠ أكتوبر ١٩٦٣م.

ردفان، عادت الاضطرابات إليها مرة أخرى في بداية ١٩٦٣م. فبعد ضمّ عدن إلى الاتحاد في يناير من تلك السنة، قرّرت الحكومة الاتحادية رفع الحواجز الجمركية في كل ولايات الاتحاد ومنها ذلك الجمرک الذي كانت تفرضه قبائل ردفان على البضائع المارة في أراضيها إلى الضالع وقعطة^(١). وأسندت سلطتهم من جديد إلى أمير الضالع، وهو الأمر الذي ظلوا من قبل يرفضونه بشدة. فأغضبتهم تلك الإجراءات، وحاولوا إظهار عدم قبولهم لها بقطع الطريق إلى الضالع أكثر من مرة، وردًا على ذلك عمدت السلطات البريطانية إلى عزل عدد من مشايخ ردفان الذين قادوا قبائلهم لمقاومة سياسة حكومة الاتحاد^(٢).

وفي غضون ذلك النزاع بين السلطات الحاكمة في الجنوب وقبائل ردفان، وجد عدد من مشايخها ورجالها، لاسيما الذين نزحوا إلى الشمال، في الجبهة القومية التي شكلت على أساس الكفاح المسلح لتحرير الجنوب، ضالّتهم في مقاومة أعدائهم. ولعل أهم أمر خدمهم في انتمائهم للجبهة القومية أنهم تجاوزوا مشكلة القيادة التي ظلوا يفتقدونها بسبب التنافس العشائري. وفي كل الأحوال فقد استفادت الجبهة القومية كثيرًا من عملية تحويل تعصبهم من العشيرة والقبيلة إلى التعصب للجبهة. كما أن خلفية نزاع قبائل ردفان مع سلطات البريطانيين وحكومة الاتحاد في الجنوب، خدم الجبهة في أنها وجدت مناخًا مناسبًا للثورة في ردفان، لم يتوفر مثلاً له في أي مكان آخر من الجنوب.

ومهما يكن من أمر، فلم يكن يتوقع أحد أن تذهب الأحداث التي شهدتها ردفان في أكتوبر ١٩٦٣م إلى ما ذهبت إليه، لا بين أوساط البريطانيين وحكام الاتحاد، ولا حتى بين أوساط قيادة الجبهة القومية، التي لم تُعر ذلك الحادث أهمية كبيرة في بداية الأمر. فلم تصدر بيانًا رسميًا حوله إلا بعد مرور حوالي عشرة أيام، ثم إن ما ورد في ذلك البيان الذي أذاعته إذاعة صنعاء في ٢٦/١٠/

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٣٤.

(٢) شفاكوف: الجنوب العربي المناضل، منشورات وكالة نوفستي، ص ٥٠.

١٩٦٣م، كان في الأساس ردًا على بيان حكومة الاتحاد الذي اتهمت فيه لبوزة بأنه رجعي ومفسد وزعيم عصابة. ولم يكن إعلانًا ببدء الثورة على الرغم من أن الجبهة توعدت في ذلك البيان بمواصلة الكفاح لتحرير الجنوب اليمني المحتل^(١)، والمهم في الأمر هو أن الجبهة شرعت بعد ذلك بتقديم المساعدات والدعم المادي والبشري لانتفاضة ردفان، واعتبرت يوم ١٤ أكتوبر هو أول أيام الثورة، وتأكدت سيطرتها على المقاتلين في ردفان عندما أرسلت الشيخ عبد الله المجعلي، الذي قاد انتفاضة قبلية سابقة في دثينة، والذي لا ينتمي إلى قبائل ردفان، لقيادة المعارك خلفًا للشيخ لبوزة^(٢).

لقد بدا أمر انتفاضة قبائل ردفان، على الأقل في نظر حكام الاتحاد والبريطانيين، شبيهًا بالتمردات والانتفاضات القبلية التي شهدتها العديد من المحميات من قبل، ومنها ردفان، لكن مع مرور الوقت أخذ يعترهم القلق بشأنها، لاسيما مع وجود القوات المصرية في أطراف الحدود الشمالية للاتحاد، إذ كان يعني ذلك على حد رأي "توم لتل Tom Little" توفر السلاح والمناخ اللازمين لاستمرار القبائل في القتال^(٣). وعمومًا فقد كان لدى البريطانيين اعتقاد قوي، بأن المصريين في الشمال يشجعون انتفاضة ردفان أكثر من الجمهوريين، وظنوا في (المرتجى) القائد المصري في اليمن، أنه يعمل على تقويض سلطة البريطانيين داخل المحميات نفسها من خلال دعم وتحريض القوى الجنوبية المعارضة، متجنبًا في ذلك أي احتكاك على الحدود حيث يمكن للقوات الاتحادية الرد على قواته بالمثل^(٤).

ومنذُ دخول القوات المصرية اليمن، قبل اندلاع المقاومة المسلحة في

(١) وزارة الإعلام والإرشاد: مقتبسات الإذاعات لعام ١٩٦٣م، رقم ١٦٨، عن إذاعة صنعاء، بيان الجبهة القومية.

(٢) فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص ٩٠.

(٣) Tom Little: south Arabia, Arena of Conflict, P.103.

(٤) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٢٧٣.

ردفان، حاول حكام الاتحاد الضغط على بريطانيا للإقدام على إجراءات سياسية في الجنوب، تُفوّت الفرصة على القوى المعارضة التي كانت تقف وراء تيار القومية العربية بقيادة مصر. ففي مايو ١٩٦٣م طلب المجلس الأعلى للاتحاد من المندوب السامي "تريفاسكيس" حث حكومته على التصريح بإمكانية منح الجنوب الاستقلال في غضون ١٩٦٩م، مع حقها في الإبقاء على القاعدة العسكرية في عدن^(١). وبرزت أهمية مثل تلك الخطوة بشكل أكبر بعد اندلاع المقاومة المسلحة في ردفان بقيادة الجبهة القومية، التي أعلنت أن هدفها تحرير الجنوب من الاحتلال الأجنبي. ولذلك قرّرت بريطانيا في وسط ذلك الجو المشحون بغيوم الخطر، دعوة وزراء الاتحاد ووزراء عدن وبعض القوى السياسية المعتدلة لحضور مؤتمر دستوري في لندن في نهاية ديسمبر ١٩٦٣ يحدد فيه موعد الاستقلال وملامح دولته. وفي أثناء وصول المندوب السامي إلى مطار عدن والوزراء المدعوين للمشاركة حدث ما لم يكن يتوقعه أحد، إذ أطلق أحد النشطاء السياسيين المعارضين قنبلة على المندوب السامي في المطار؛ تسببت في قتل شخصين أحدهما مساعد المندوب السامي، وجرح أكثر من خمسين آخرين منهم وزراء في الحكومة الاتحادية، فألغى سفر المدعوين وتأجل المؤتمر، ودخلت البلاد إثر ذلك في حالة توتر سياسي لم تشهد من قبل.

وقد أصدر المجلس الاتحادي بياناً مطولاً عقب ذلك الحادث، اتهم فيه حكومة الجمهورية في الشمال بالوقوف وراءه، وحملها مسؤولية ما جرى على الحدود من اشتباك، ومسؤولية التحريض على الإضرابات الذي شهدتها عدن، وكذلك مسؤولية العنف الذي شهدته ردفان والحوشب. ووصف ذلك البيان قنبلة المطار بأنها جزء من خطة واضحة مرسومة ضد الاتحاد القصد منها زعزعة ثقة الشعب^(٢). وبالاتفاق مع المندوب السامي أعلنت الحكومة الاتحادية حالة

(١) Little: op. cit, p.101.

(٢) صوت الجنوب: بيان المجلس الأعلى حول قنبلة المطار، العدد ٢٧، السنة الثالثة، الجمعة ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣م.

الطوارئ، ومَنَحَ قانون الطوارئ الذي صدر في غضون ذلك، المؤسسات الأمنية، سلطاتٍ واسعةً في الاعتقال دون إذن رسمي أو مدة محدودة. ووفق ذلك القانون مُنعت التجمعات العامة التي تزيد عن خمسة عشر شخصًا، وكذلك الاجتماعات التي تضمُّ أكثر من خمسة أشخاص^(١).

وبالاستناد إلى ذلك القانون شنت الحكومة الاتحادية عمليات مدهمة وتفتيش واعتقالات واسعة ضد القوى المعارضة، استهدفت بدرجة رئيسية قيادات حزب الشعب الاشتراكي، والمؤتمر العمالي، والرابطة. وللإمعان في ممارسة مزيدٍ من الضغط النفسي على هؤلاء المعتقلين، قامت السلطات الأمنية الاتحادية بتوزيعهم على سجون ولايات الاتحاد بعيدًا عن عدن (زنجبار، وجعار، وأحور). وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الاتحادية بتفسير عددٍ من أبناء الشمال في عدن، ومنعت في الوقت نفسه الحركة عبر الحدود بين الاتحاد والشمال. وحسب تصريح السلطان صالح بن حسين العوذلي الرئيس الدوري حينها للمجلس الأعلى، في جلسة المجلس الاتحادي في أوائل يناير ١٩٦٤م، بلغ عدد القياديين السياسيين الذين استمر احتجازهم حتى ذلك الوقت ١٢٨ شخصًا، مُوزَّعين حسب الآتي: ٥٨ من عدن، و١٧ من لحج، و ١٤ من الضالع، و٣٤ من العواذل، و١٠ من دثينة، و١٠ من الفضلي^(٢).

وفي جميع الأحوال، لم تُسهم حملة الاعتقالات تلك، إلّا في تعقيد الأوضاع السياسية على الحكومة الاتحادية، فالمحتجزون حظوا بتأييدٍ وتعاطفٍ شعبي واسع، لاسيما في عدن، كان من نتائجه اندلاع المظاهرات العامة، والإضرابات العمالية، متحديّةً بذلك قانون الطوارئ الاتحادي. وزاد من حرج موقف البريطانيين وحكومة الاتحاد من تلك العملية، الانتقادات الواسعة التي

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي، قانون الطوارئ، ديسمبر ١٩٦٣م، وقّع عليه الرئيس الدوري للمجلس الأعلى عمر عبدالعزيز شهاب.

(٢) صوت الجنوب: العدد ٣١، السنة الثالثة، الجمعة ١٧ يناير ١٩٦٤م.

تعرضوا لها من أطراف ومنظمات دولية عدّة، أهمها هيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية. وذهبت تداعيات تلك الاعتقالات إلى بروز الخلافات في العلاقة الهشة بين حكومة عدن والاتحاد، فحكومة عدن اعترضت على حق السلطة الاتحادية في القيام بالاعتقالات في مدينة عدن، وتدهورت علاقتها من جهة أخرى بالمندوب السامي الذي وقف موقفاً مسانداً لحكومة الاتحاد في ذلك الخلاف^(١). وفي الوقت نفسه كان بعض حكام الاتحاد غير راضين في بعض الجوانب عن الموقف البريطاني من التطورات السياسية التي شهدتها الجنوب، فالسلطان أحمد بن عبد الله الفضلي أحد جرحى قبيلة المطار انتقد في أحد تصريحاته الصحفية، السياسة البريطانية غير الحاسمة مع المعارضين في الجنوب وأضاف قائلاً: لو تركتنا بريطانيا وحدنا فسنعمل على إعادة النظام. وانتقد في ذلك التصريح بعض السياسيين البريطانيين الذين على حد قوله يطلبون من الحكومة الاتحادية إطلاق سراح المعتقلين بدلاً من إبداء العطف على المصابين^(٢).

وفي غضون ذلك التوتر السياسي الذي كانت تشهده عدن، عادت الأوضاع في ردفان للاضطراب مرةً أخرى، فقد تعرضت دورية من الجيش الاتحادي كانت تقوم بحراسة فرقة من المهندسين والعمال الذين يقومون بإصلاح طريق وادي "الربوة"، لهجوم من الرجال الثائرين في ردفان^(٣). فاتفق رأي حكام الاتحاد والبريطانيين على تجريد حملة عسكرية على ردفان لإجبار قبائلها على الطاعة، لكنهم اختلفوا على نوع الحملة، فوزير الدفاع الاتحادي ووزير الداخلية كانا يفضلان الحملة الجوية، لأنها أكثر فعالية مع ظروف المنطقة الجبلية، ولن تسبب - كما هو الحال في الحملة البرية - في إلحاق خسائر في

(١) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٢٧.

(٢) صوت الجنوب: العدد ٢٨، الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣م.

(٣) المرجع نفسه: العدد ٣٣، الجمعة ٣١ يناير ١٩٦٤م.

صفوف أفراد الجيش ، لكن البريطانيين أصرّوا على أن تكون الحملة برية ، ومن الجيش الاتحادي بدرجة رئيسية ، مع مساندة عسكرية بريطانية ، لاسيما من سلاح الطيران^(١).

فتقدّمت الحملة العسكرية البرية في يناير ١٩٦٤م باتجاه ردفان وبالتحديد للسيطرة على منطقة " الربوة " و " الثمير " وفتح الطريق بين عدن الضالع. ولم يكن الأمر سهلاً أمام تلك الحملة ، إذ عانت صعوبات كبيرة ، تعلقت أكثرها ببسالة من كانوا يقاثلونهم ، وبسبب عدم تحقيق انتصار حاسم في تلك الحملة جهزت حملات أخرى بمشاركة كبيرة للقوات البريطانية. حملة في فبراير من تلك السنة استمرت إلى إبريل ، كان هدفها الرئيسي السيطرة على وادي " تيم " ، وحملة أخرى وهي الثالثة من منتصف إبريل وحتى مايو هدفت إلى السيطرة على المناطق الخصبة في ردفان مثل تيم و " الذنبه " ^(٢) ، والحملة الرابعة في منتصف مايو كان الهدف منها السيطرة على جبال " البكري " ، والحملة الخامسة من نهاية مايو وحتى أغسطس كان الهدف منها السيطرة على جبال " الحورية " ^(٣). وبوجه عام ، فقد تعرّضت تلك الحملات لخسائر كبيرة لم تكن متوقعة ، ولم تحقق النجاحات التي كانت منتظرة ، فالسيطرة على الأرض لم تكن ممكنة على النحو الذي خطط له البريطانيين وحكام الاتحاد ، إذ أن المقاتلين الذين كانوا يجبرون على الانسحاب من موقع ما ، كانوا يعودون في الوقت نفسه للسيطرة على موقع آخر. وفي ظروف حرب العصابات التي كانت تخوضها القبائل الموالية للجهة القومية ، لم يكن هناك مجال أمام القوات النظامية لخوض معركة فاصلة في ردفان.

ويمكن القول بدون مجازفة ، أن سيطرة الجهة القومية على عمليات المقاومة المسلحة في ردفان ، جعلت من تلك المقاومة أمراً مختلفاً عن المقاومة

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P. 227-228.

(٢) سلطان ناجي : التاريخ العسكري لليمن ، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٣) نفس المرجع : ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

القبلية التي اعتاد السلاطين والبريطانيون عليها من قبل، فالمقاتلون هذه المرة يمتازون بقدرة كبيرة على التنظيم، ولديهم مهارات عسكرية، ولهم لباس موحد، ولديهم تموين وقيادة، كل ذلك في ظلّ ظروف محلية وخارجية مواتية لمقاومتهم، رجال قبائل محترفين بالفطرة للقتال، وطبيعة جغرافية وعرة، ودعم عسكري وتموين متواصل من شمال اليمن، ومساندة إعلامية من صحف الداخل وإذاعات الخارج لاسيما إذاعة صنعاء وإذاعة صوت العرب.

وفي كل الأحوال فتلك العوامل والظروف عزّزت جبهة المقاومة في الجنوب معنويًا وماديًا، ليس في ردّ فان وحدها، بل وفي عدة مناطق أخرى من الاتحاد، إذ أخذت الثورة المسلحة تقيم خلايا لها، وتفتح جبهات في أماكن أخرى من الجنوب. ففي النصف الثاني من سنة ١٩٦٤م انتقلت المقاومة المسلحة إلى داخل عدن نفسها، بما فيها عاصمة الاتحاد التي تعرضت لعدد من صواريخ المقاومة. و حسب الإفادات البريطانية فمجمال العمليات التي شهدتها عدن خلال تلك السنة بلغت ٣٦ عملية، قتل فيها وأصيب ٣٩ من العسكريين البريطانيين والاتحاديين^(١).

فشل محاولات تطوير الاتحاد دستوريًا:

حاولت وزارة المستعمرات البريطانية عقد مفاوضات مع وزراء الاتحاد ووزراء عدن في نهاية ديسمبر ١٩٦٣م لإقرار الشكل الدستوري لدولة الاستقلال وموعده، فتسببت قبلة المطار، التي سبق ذكرها، في إلغاء ذلك المؤتمر. ثمّ عادت محاولة الوزارة من جديد، ووجهت دعوة أخرى لهؤلاء الوزراء لحضور مؤتمر دستوري في لندن في يونيو ١٩٦٤م. وعلى الرغم من التفاؤل الذي أظهره حينها عدد من حكام الاتحاد ومن وزراء عدن بخصوص نتائج ذلك المؤتمر^(٢)،

(١) فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص ١٠٤.

(٢) صوت الجنوب: العدد ٤٦، الجمعة ٢٢ مايو ١٩٦٤م.

إلا أنّ أسباب كثيرة كانت لا تسند تفاؤلهم، فعدم إشراك حكام المحمية الشرقية وكذلك القوى السياسية التي كانت تتمتع بالثقل الشعبي حينها في الداخل، مثل حزب الشعب، والرابطة، والجهة القومية التي كانت تقود الكفاح المسلح، كان لا يوفر الفرصة لأي حلول تخص مستقبل الجنوب، حتى وإن اتفقت عليها الأطراف المدعوة للتفاوض. ثمّ إن الأطراف المتفاوضة نفسها لم تكن على وفاق، فوزراء عدن كان همهم أن يكون لعدن وضعًا مميزًا جدًا، في أيّ دولة مستقلة في الجنوب. ووزراء الاتحاد لم يكونوا مؤحّدين في مواقفهم، وقد ظهر ذلك الاختلاف حتى في تصريحاتهم لأجهزة الإعلام قبل الذهاب إلى المؤتمر، فالسلطان الفضلي صرح في المؤتمر الصحفي الذي عقده في عاصمة سلطنته قبيل قيام المؤتمر بأيام أنه طلب من الحكومة الاتحادية والحكومة البريطانية تحقيق الاستقلال التام وغير المشروط للجنوب بأكمله خلال مدة لا تتجاوز سنة. فردّ عليه وزير الخارجية الاتحادي في تصريح معاكس، أن الاتحاد يُرحّب بأي دعوة للاستقلال، غير أن أمرها يتعلق فقط بالحكومة الاتحادية، وليس بالوزراء بصورة فردية^(١).

وعلى أية حال، فقد عُقد المؤتمر الدستوري في لندن في ٩ يونيو في قصر (لانكاستر) وافتتحه وزير المستعمرات البريطاني (ساندز Sandys)^(٢)، بحضور رؤساء ١٣ ولاية اتحادية وأربعة وزراء من عدن^(٣)، كان يرأس الوفد الاتحادي السلطان الفضلي الرئيس الدوري حينها للمجلس الأعلى. ورأس ممثلي عدن زين باهارون رئيس وزراء عدن. وكانت أبرز نقاط جدول أعمال المؤتمر الذي كان مقررًا له أن يستمر لمدة أسبوعين: موعد الاستقلال، وإيجار القاعدة البريطانية في عدن، واتفاقية الدفاع عن الاتحاد، والتعديلات المطلوب إدخالها

(١) نفس المرجع: العدد ٣٦، الجمعة ٢٨ فبراير ١٩٦٤م.

(٢) نفسه: العدد ٤٩، الجمعة ١٢ يونيو ١٩٦٤م.

(٣) الأخبار: عدن، السنة الثانية، العدد ٣٤٧، الثلاثاء ٢ يونيو ١٩٦٤م.

على دستور الاتحاد^(١).

وعملياً لم تكن المؤشرات مُشجعة على نجاح المؤتمر، فقد خيم التوتر على أعماله منذ بدايته، بسبب الخلافات بين حكام الاتحاد ووزراء عدن، التي جعلتهم لا يطبقون بعضهم البعض حتى في مكان السكن، والتي أسهمت في تغذيتها وفود الأحزاب التي حضرت إلى لندن بصورة غير رسمية، بهدف السعي من وراء الكواليس لإفشال المؤتمر، مثل حزب الشعب، والرابطة، وحزب المؤتمر الشعبي الدستوري. وفي كل الأحوال فقد كانت نقاط الخلاف بين الوفدين كثيرة، فوفد عدن الذي كان أكثر تعنتاً، والذي غادر القاعة أكثر من مرة محتجاً على طريقة إدارة النقاش، طالب بدفع إيجار القاعدة للخزينة العدنية وليس الاتحادية، وطالب كذلك بضرورة إقامة توازن عسكري بين الاتحاد وعدن، وبتمثيل أكبر من التمثيل الحالي في الحكومة الاتحادية، وبإعفاء حكام الإمارات الذين يشتركون في الحكومة الاتحادية من مناصبهم في ولاياتهم^(٢).

ووقف حكام الاتحاد ضد مطالب ممثلي حكومة عدن جملةً وتفصيلاً، واعتبروا المقترح البريطاني الخاص بتشكيل جمعية وطنية يُنتخب أعضاؤها قدر الإمكان بصورة مباشرة من السكان، بدلاً من المجلس الاتحادي القائم، تنازلاً للسانة العدنيين على حسابهم. كما أثار المقترح البريطاني حول ضرورة وجود رئيس لدولة الاستقلال القادمة ورئيس لحكومتها، مشاعر الغيرة والتنافس بين حكام الاتحاد أنفسهم من الجهة الأخرى^(٣). غير أن الأهم من ذلك كله، كانت الخطوة المفاجئة التي أقدم عليها السلطان الفضلي رئيس الوفد الاتحادي، والتي كان وقعها على المؤتمر كالمقبلة، فقد أعلن انسحابه من ذلك المؤتمر، ومن ثم إعلانه من روما التي وصل إليها للتو من لندن، عن سحب ولايته من

(١) The Middle East and North Africa, 1969-1970, P.622.

(٢) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٤١.

(٣) فيتالي: الجبهة القومية، ص ٩٧.

الاتحاد، وطالب بريطانيا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الجنوب وإبطال فاعلية القاعدة العسكرية في عدن^(١). وصعد من موقفه المفاجئ ضد بريطانيا عندما اتجه من روما إلى القاهرة، التي أخذ منها يكيل الانتقادات والشتائم لبريطانيا، على سياستها في جنوب اليمن.

وأخيراً لم يكن من بد أمام مؤتمر لندن في ذلك المناخ الذي كان مشحوناً بالخلافات والتوتر والتدمير، غير الإخفاق في التوصل إلى اتفاق، بين الأطراف التي شاركت فيه على معظم القضايا التي أقيم من أجلها، باستثناء بعض المبادئ العامة، مثل الاتفاق على منح الاستقلال للجنوب في موعد لا يتعدى سنة ١٩٦٨م، وبقاء القاعدة العسكرية في عدن.

وكان من سوء حظ حكام الاتحاد أن الانتخابات البريطانية التي جرت بعد ذلك المؤتمر وبالتحديد في أكتوبر ١٩٦٤م أسفرت عن فوز حزب العمال، الذي كان لا يميل كثيراً لحكام الاتحاد، مقارنةً بحزب المحافظين^(٢). وكانت السياسة البريطانية الجديدة التي تبناها حزب العمال حيال جنوب اليمن قد اعتمدت على أمرين أساسيين: الأول - بقاء القاعدة العسكرية في عدن. والثاني - دعم الاتحاد والتقليل من هيمنة السلاطين والمشايخ عليه. وعلى ما يبدو فقد رأى حزب العمال في مسaire الموقف السياسي في المنطقة الذي كان أغلبه لا يميل إلى حكم السلاطين، فرصة أكبر للحفاظ على المصالح البريطانية في المستقبل^(٣). ولذلك أخذ يتقرب من الساسة العدنيين، ومن قيادة حزب الشعب الاشتراكي، فأغضب ذلك حكام الاتحاد الذين رأوا في تلك السياسة استهدافاً للتقليل من شأنهم.

وكان وزير المستعمرات البريطاني في حكومة العمال "جرينود Greenwood" وهو في المناسبة زعيم نقابي سابق في بريطانيا، وتربطه

(١) الكفاح: العدد ٢٩١، السنة الخامسة، الأحد ٥ يوليو ١٩٦٤م.

(٢) عبده حسين الأهدل: الاستقلال الضائع، ص ٥٥.

(٣) Little: south Arabia, P.114.

علاقات مع مؤتمر نقابات عدن، كان يرى إمكانية حل قضية الجنوب من خلال إشراك القوى السياسية المعارضة التي لا تميل إلى العنف، وأهمها حزب الشعب الاشتراكي، غير أن المندوب السامي حينها في عدن "تريفاسكيس Trevaskis"، الذي كان على خلاف مع الوزير البريطاني في ذلك الأمر، كان يرى أن حل قضية مستقبل الجنوب، يرتبط بالتوصل إلى اتفاق مع عبد الناصر وليس مع حزب الشعب الذي يعتبره امتداد للسياسة المصرية^(١)، وبسبب استمرار الخلاف بينهما حول تلك القضية اضطر المندوب السامي إلى تقديم استقالته^(٢)، بعد أشهر قليلة من قيام الحكومة العمالية.

ومثلت مغادرة "تريفاسكيس" لعدن خسارة كبيرة لحكام الاتحاد، تريفاسكيس الذي كانت له علاقات قوية مع حكام الاتحاد، خدم في الجنوب لمدة طويلة وفي عدة مناصب إدارية، وكان مُلمًا بالظروف التي تعيشها مناطق الاتحاد أكثر من الحكام أنفسهم، فقد كان يتقن معظم اللهجات المحلية لتلك المناطق. وفضلاً عن ذلك فهو الذي أعدَّ مشروع دستور الاتحاد، وتابع مشواره بعد قيامه خطوة خطوة. وعموماً فقد خلف تريفاسكيس، السر ريتشارد ترنبول Richard Turnbull (يناير ١٩٦٥م - مايو ١٩٦٧م) وهو حسب وصف أحد الساسة العدنيين رجل وقور وإداري ممتاز، وكان قد شغل عدّة مناصب في المستعمرات البريطانية قبل قدومه إلى عدن، أهمها أنه كان حاكماً لكينيا قبل استقلالها^(٣) غير أن الظروف المتوترة التي كان يعيشها جنوب اليمن جعلته أمام مواقف قللت كثيراً كما سنلاحظ من رصيده وخبراته السابقة.

أزمة العلاقة بين الاتحاد وولاية عدن:

ربما لا نبالغ إذا وصفنا عملية ضم عدن إلى الاتحاد بأنها فشلت فشلاً ذريعاً

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P. 224-225.

(٢) Ibid, P.225.

(٣) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٥٥-١٥٦.

في تحقيق الفوائد التي كانت تنتظرها حكومة الاتحاد، والأكثر من ذلك أنها كانت سبباً من أسباب ضعضة سلطتها. فعلاقة عدم الود بين حكومة عدن وحكومة الاتحاد التي بدأت منذ اللحظات الأولى لمحادثات الضم، استمرت بعد ذلك بالتدهور، وتسببت في تعطيل كثير من وظائف الحكومة الاتحادية. فبعد وفاة رئيس وزراء عدن حسن علي بيومي الذي كان أكثر العدنيين حرصاً على إنجاح علاقة عدن بالاتحاد، أُسندت رئاسة الوزارة إلى التاجر العدني زين باهارون، وعلى الرغم من أنه لم يستطع نقض ما أبرمه سلفه مع الاتحاد من موثيق، إلا أنه عمل كل ما في وسعه لإضعاف الروابط بين عدن والاتحاد، من خلال شعار (الشخصية العدنية) الذي ابتكره لذلك الغرض. ومفهوم الشخصية العدنية في نظر باهارون، أن لا يجوز لغير العدني الاستفادة من خيارات عدن، فلا يحق له أن يملك عقاراً أو شركة أو حتى سيارة^(١). وكما كان يتوقع باهارون قبل غيره، فقد كان ذلك الاتجاه الجديد في سياسة حكومته، كفيلاً بإثارة حفيظة الحكومة الاتحادية، التي رأت فيه نوايا غير طيبة تجاه مستقبل علاقة عدن بالاتحاد.

وتدهورت تلك العلاقة إلى حدود بعيدة، عندما تم تعيين "تريفاسكيس" الذي تربطه علاقة وطيدة بحكام الاتحاد، مندوباً سامياً. فوزراء عدن رأوا فيه منذ البداية شخصاً منحازاً لصالح حكام الاتحاد، وترجموا سلوكه بعد ذلك على أنه تدخل سافر في شؤون حكومة عدن لمصلحة الحكومة الاتحادية^(٢)، ولذلك تعمّدوا الحدة في علاقتهم بالحكومة الاتحادية، نكايَةً بالمندوب السامي. وكانت التعديلات التي أدخلتها حكومة عدن على شروط الانتخابات، والتي اختصرت حق التصويت على مواليد عدن فقط، واستثنت سكانها من مواليد ولايات الاتحاد أو المحميات أو الذين ينتمون لدول الكومنولث البريطاني، كما

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١١٠.

(٢) عبدالقوي مكاي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ١١٤-١١٥.

كان معمولاً به قبل ضم عدن إلى الاتحاد^(١)، قد عمّقت الفجوة كثيراً بين حكومتي الاتحاد وعدن.

فالمجلس الأعلى الاتحادي عبّر في بيان رسمي عن نقده الشديد لقانون الانتخابات الجديد في عدن، ووصفه بالرجعية، وبإثارة المشاعر الانفصالية بين عدن والاتحاد. وقال ذلك البيان: " إن المجلس الأعلى يستنكر بصورة خاصة إلغاء الحقوق الانتخابية للأشخاص الذين ينتمون إلى ولايات الاتحاد وغيرها من مناطق الجنوب، والذين يقيمون في عدن منذ عدة سنين. ولاشك في أن إلغاء هذا الحق الذي ظل قائماً قبل تأسيس الاتحاد وقبل انضمام عدن إليه سيكون له ردود فعل سيئة في سائر ولايات الاتحاد"^(٢).

غير أن حكومة عدن لم تلتفت إلى موقف المجلس الأعلى الاتحادي، من بنود قانون الانتخابات، الذي ربما تعمّدت من خلاله، إثارة حفيظة حكام الاتحاد. فمضت في ذلك المشروع قُدماً وعرضته على المجلس التشريعي العدني الذي أقرّه بالإجماع^(٣). والأكثر من ذلك فقد حرّضت حكومة عدن ممثليها في المجلس الاتحادي، على تقديم احتجاجاً شديد اللهجة إلى المجلس الأعلى الاتحادي على ما رأوا أنه تدخل سافر منه في شؤون عدن الداخلية^(٤).

وفي ذلك المناخ المتوتر في علاقة الاتحاد بعدن، لم تنجح اللجنة الوزارية التي شكلت من الجانبين في أوائل سنة ١٩٦٥م، في الوصول إلى أي تفاهم بين الطرفين، بشأن تقديم مقترحات أولية للمؤتمر الدستوري المزمع إقامته في لندن. وذهبت حدة الموقف العدني إلى إصدار حكومة عدن بيان رسمي حول موقفها في تلك اللجنة، بلهجة تهجمية قاسية على حكومة الاتحاد، دفعت بالمندوب

(١) محمد حسن عوبلي: المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٢) بيان المجلس الأعلى الاتحادي، حول مشروع قانون الحقوق الانتخابية في ولاية عدن، ١٠ فبراير ١٩٦٥م.

(٣) محمد حسن عوبلي: المرجع السابق والصفحة.

(٤) الأخبار: عدن، العدد ٢٦٥، ١٣ فبراير ١٩٦٤م.

السامي إلى الاعتراض على إذاعته في الوسائل الرسمية، وطلب من رئيس وزراء عدن إرجاءه حتى تتاح له فرصة للتدخل في الأمر. غير أن وزراء عدن، عند مناقشتهم طلب المندوب السامي، أصرّوا على إذاعة ذلك البيان كاملاً دون أية حذف أو إضافة، وعندئذ طلب المندوب السامي من وزراء عدن الحضور إليه لمناقشة ذلك الموضوع، لكن الاجتماع لم يسهم إلا بصب مزيد من الزيت على النار المشتعلة، إذ تحول إلى مهاترات واتهامات متبادلة، وفي لحظة ذلك الموقف الانفعالي قدّم أكثر من نصف وزراء عدن استقالتهم من الحكومة^(١). ولم يكن أمام زين باهارون من خيار في تلك الحالة غير تقديم استقالة حكومته، إلى المجلس التشريعي الذي قبلها في اجتماعه المنعقد في فبراير ١٩٦٥م، لتشكيل حكومة جديدة.

وفي مارس طلب المندوب السامي من المجلس التشريعي عقد جلسة استثنائية لمناقشة تشكيل حكومة جديدة^(٢)، ولدوافع لا تخلو من الأخذ بالتأثر من المندوب السامي والاتحاد، أجمع أكثر أعضاء المجلس التشريعي على اختيار "عبد القوي مكاوي" نصير حزب الشعب الاشتراكي وصاحب الميول القومية السياسية المتعصبة، لتشكيل الحكومة الجديدة^(٣). ولم يكن أمام المندوب السامي من خيار غير المصادقة على طلب المجلس.

ومنذ البداية أظهر عبد القوي مكاوي تشدداً أكثر مما كان متوقعاً، في علاقته بالمندوب السامي وبحكومة الاتحاد على السواء، ففي الكلمة العامة التي استهل بها مهمته، والتي أذيعت عبر الإذاعة والتلفزيون، انتقد فيها بقوة سياسة بريطانية في الجنوب، وطالبها بالرحيل عنه^(٤). كما طالب بريطانيا بالاعتراف بالنظام الجمهوري في الشمال، وبعدم استعمال القاعدة البريطانية في عدن

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) عبد القوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ١٩٨.

(٣) فينالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص ١٠٩-١١٠.

(٤) المكاوي: المرجع السابق، ص ٢٠١.

لضربه^(١)، واتخذ موقفاً أكثر حدة من حكومة الاتحاد، عندما قال: "لم أعترف بالحكومة الاتحادية من قبل، ولن أعترف بها الآن وبسلطتها. وعليها أن تحل نفسها قبل أن يحلها غيرها"^(٢). ولم يكتف بالامتناع عن حضور جلسات المجلس الأعلى الاتحادي الذي جرت العادة أن يحضره رئيس وزراء عدن. بل ذهب في علاقة عدن بالاتحاد إلى منعطف خطير، عندما أمر ممثلي عدن في المجلسين الاتحاديين الأعلى والاتحادي بالانسحاب منهما، فشكّل ذلك الانسحاب حرجاً كبيراً لحكومة الاتحاد التي كانت تُعاني من عدة متاعب، وكذلك للبريطانيين أنفسهم. وباختصار يمكن القول أن فرحة ضم عدن إلى الاتحاد التي ظل حكام الاتحاد يحلموا بها، انتهت بذهاب نشوة فرح ليلة الضم، وبقي منها الصداق فقط.

تراجع الدعم البريطاني للحكومة الاتحادية:

على عكس حكومة المحافظين التي حصرت قضية مستقبل الجنوب في حكومتي الاتحاد وعدن، عملت حكومة حزب العمال على إشراك أطراف سياسية أخرى في رسم مستقبل الجنوب، لاسيما من القوى المعارضة التي كانت حينئذ لا تقرُّ أسلوب الكفاح المسلح مثل حزب الشعب والرابطة، والتي بدت للبريطانيين قوى معتدلة، بعد قيام الجبهة القومية التي كانت تقود المقاومة المسلحة. وكان ذلك التوجه البريطاني الجديد قد أثار قلق حكام الاتحاد، فأشراك الأطراف المعارضة في العملية السياسية في الجنوب، فسّره حكام الاتحاد على أنه سيتم على حسابهم.

وكانت وزارة المستعمرات البريطانية قد حدّدت شهر مارس ١٩٦٥م موعداً للمؤتمر الدستوري الجديد، الذي دعت إليه لأول مرة أطراف سياسية معارضة، لكنها عادت وعدلت ذلك الموعد إلى أغسطس من تلك السنة بناءً على رغبة

(١) فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص ١٠٩.

(٢) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٦٥.

المدعويين أنفسهم. وخوفًا من أن يتعرض المؤتمر الدستوري المزمع عقده للسيناريو نفسه الذي تعرض له المؤتمر السابق، قام وزير المستعمرات البريطاني " جرينود Greenwood " في ديسمبر ١٩٦٤م بزيارة إلى عدن لمناقشة اتجاهات المؤتمر مع المعنيين بالمشاركة، وهم: حكام الاتحاد، ووزراء عدن، وحكام المحمية الشرقية، وحزب الشعب، وحزب الرابطة. ولم يكن في حرص معظم هؤلاء المعنيون على تقديم بيانٍ مشتركٍ لوزير المستعمرات البريطاني، يظهرون فيه تصورهم للدولة المركزية التي ينشدونها ما يثير الاستغراب، غير أن الأمر الغريب هو أن حكام الاتحاد الذين كان يهمهم أكثر من غيرهم نجاح الوزير البريطاني في مهمته، وقّعوا على ذلك البيان دون أن يُدركوا عمق مدلوله إلا بعد حين، فقد كان يتفق إلى درجة كبيرة مع تصور الأطراف المعارضة للاتحاد ومنها حزب الشعب، الرامي إلى إقامة دولة مركزية تقضي بشكل أو بآخر على سلطة سلاطين الاتحاد وأمراءه^(١)، ومع أن حكام الاتحاد حاولوا بعد ذلك أن يوضحوا ومعهم المندوب السامي موقفهم لوزير المستعمرات، لكن ليس ذلك المهم، وإنما المهم في أمر ذلك البيان أنه فتح الطريق منذ البداية للخلافات وسوء النيات بين تلك الأطراف التي لا تكنُ الود لبعضها.

وعلى أية حال فعلى إثر زيارة وزير المستعمرات لعدن تقرر أن تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر - الذي حدد موعده في ديسمبر ١٩٦٥م - اجتماعًا لها في لندن في أغسطس من تلك السنة، وعندما حان ذلك الوقت، اتجهت منذ نهاية يوليو وفود القوى المشاركة إلى لندن. وكان البريطانيون متفائلين كثيرًا، وظنوا أنهم قد هيئوا كل الظروف اللازمة لنجاح الاجتماع، لكن على عكس ما كان منتظر، فقد طغى على الاجتماع الذي افتتح في بداية أغسطس التوتر والشجار منذ لحظاته الأولى، وذلك بسبب إصرار كل من عبد القوي مكايي رئيس وزراء عدن، وعبد المجيد الأصنج رئيس حزب الشعب، على فرض عدد من الشروط

قبل موافقتها على تحويل اللجنة العاملة إلى لجنة تحضيرية للمؤتمر الدستوري القادم، منها: تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية الجنوب^(١)، ورفع حالة الطوارئ، وعودة المنفيين إلى البلاد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين^(٢). وعملياً لم تكن تلك الشروط جديدة الطرح فقد سبق لمعظم القوى السياسية أن طالبت بها من قبل، لكن الجديد هنا أنَّ تلك المطالب لم تكن ضمن اتجاهات الاجتماع المتفاهم عليها بين تلك الأطراف ووزير المستعمرات أثناء زيارته لعدن. وهو الأمر الذي جعل تلك المواقف المتشددة وغير المتوقعة من المكاوي والأصنج عُرضةً للتشكيك والتأويل، فهناك من أرجأ سببها الرئيسي إلى تحريض القاهرة التي توقفاً بها بعض الوقت قبل وصولهما إلى لندن^(٣).

وفي كل الأحوال، فقد فشل اجتماع لندن فشلاً ذريعاً، وكل ما فعله هو صبّ مزيدٍ من الزيت على النار المشتعلة في الجنوب، إذ تصاعدت بشكل كبير حدة الخلافات والاتهامات بين القوى السياسية بعد فشل الاجتماع، ووجدت القوى التي لم تشارك فيه مثل الجبهة القومية فرصةً للتهجُّم على السياسة البريطانية والسائرين في ركبها، وأبدت تفاخراً بصواب النهج الذي سلكته لتحرير البلاد من قوى الاحتلال. وفضلاً عن الجبهة القومية، فقد أظهرت قوى سياسية أخرى وشخصيات سياسية واجتماعية كثيرة، نقدها للأطراف السياسية التي قبلت المشاركة في مؤتمر لندن لاسيما حزب الشعب وحزب الرابطة اللذان ظلّا على خلافٍ دائم مع بريطانيا، واللذان لم يُظهرا، حتى تلك اللحظة، موقفاً صريحاً من مسألة مستقبل الجنوب ووحدته^(٤).

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P. 235.

(٢) الأمل: العدد ١٠، ٨ أغسطس ١٩٦٥م.

(٣) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٦٩.

(٤) محمد زين الكاف: بالمفتوح، صحيفة الوطن، العدد ٨١، السنة الثانية، السبت ٩ يناير

والملفت للنظر في محاولة تطوير دستور الاتحاد في سنة ١٩٦٥م أمران مهمان، لاشك في أن للمقاومة المسلحة التي كانت تشهدها بعض مناطق الاتحاد علاقة كبيرة فيهما، الأول - التنازلات المهمة التي قدّمتها بريطانيا للقوى السياسية المعارضة، مثل إشراكها في عملية تقرير مستقبل الجنوب، وفي إدارته في المستقبل، بعد أن ظلت بإصرار تتجاهل وجودها في الماضي. والثاني - التشدد الذي أبدته أطراف العمل السياسي في الجنوب ليس مع تلك التنازلات فحسب، بل وفي علاقتها ببعضها البعض. فاعتماد الجبهة القومية أسلوب الكفاح المسلح، جعلها تقف على يسار جميع القوى المعارضة الأخرى، فدفع ذلك الوضع الجديد بتلك القوى إلى المبالغة في تشدها مع البريطانيين وحكام الاتحاد حتى لا تعطي الفرصة للتشكيك في وطنيتها.

وعموماً فقد اتجهت الأوضاع السياسية في الجنوب نحو مزيدٍ من التعقيد بعد فشل اجتماع لندن، فقد شجّع ذلك الفشل الجبهة القومية على تصعيد مقاومتها ضد البريطانيين وحكام الاتحاد، وأعلنت منظمة التحرير التي كان يقودها عبد المجيد الأصنج على تبني أسلوب الكفاح المسلح خياراً لتحرير الجنوب، وفي الوقت نفسه اتجهت العلاقة بين حكومة عدن من جهة وحكومة الاتحاد والمندوب السامي من جهة أخرى إلى طريق مسدود.

ففضلاً عن الدعم الذي حظي به المكاوي في حكومة عدن ومجلسها التشريعي، وقّع ممثلو عدن في المجلس الاتحادي على بيانٍ رسميٍّ أيّدوا فيه بشكل كامل سياسة المكاوي، ومطالبه السياسة التي من بينها تنفيذ قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٦٣م بشأن ضرورة تصفية الاستعمار من جنوب اليمن^(١). وكانت مثل تلك المساندة قد دفعت بالمكاوي إلى مزيدٍ من التشدد في مواقفه السياسية، ووصلَ به الأمر إلى منع اللجنة التي أرسلتها وزارة المستعمرات عقب فشل اجتماع لندن، لوضع مقترحات دستورية جديدة للجنوب، والتي كانت

(١) عبد القوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ٢٠١-٢٠٢.

تتكون من ثلاثة أفراد، سوداني، وماليزي، وبريطاني (الأخير كان حاكمًا لروديسيا)، من الدخول إلى عدن، تحت حجة أن البريطانيين لم يناقشوا معه مسبقًا مثل تلك الخطوة^(١).

وبلغت أزمة العلاقة بين الطرفين ذروتها عندما أمر عبد القوي مكايو بسحب ممثلي عدن من هيئات الاتحاد، وكذلك عندما طلب من المدعي العام وسكرتير مجلس الوزراء، وهما البريطانيان الوحيدان في حكومة عدن، عدم حضور اجتماعات المجلس^(٢). وعند ذلك وجد المندوب السامي نفسه مضطرًا لإزاحة حكومة عدن بعد استحالة التفاهم معها، فعُلّق العمل بدستور عدن، التي خضعت منذ سبتمبر ١٩٦٥م مُجددًا للإدارة البريطانية المباشرة^(٣). وفي كل الأحوال لم تؤدّ تلك الخطوة البريطانية، إلّا إلى مزيدٍ من الاضطراب السياسي في عدن ومزيدٍ من الانتقادات والضغط الخارجي على البريطانيين للرحيل من الجنوب. وبسببها علّق الرئيس المصري جمال عبد الناصر اجتماعه بالمستر "تومسن Thomson" وزير الدولة في الحكومة البريطانية لمناقشة قضية الجنوب اليمني، قبل ساعتين فقط من موعد الاجتماع احتجاجًا على تلك الخطوة^(٤).

وكان قرار المكايو بسحب ممثلي عدن من الاتحاد، قد عرّض حكام الاتحاد لِحَرَجٍ كبيرٍ، فمن جهة أظهر الاتحاد على أنه كيان غير مرغوب فيه، على الأقل في نظر العدنيين، ومن جهة أخرى شلّ ذلك القرار من فاعلية مؤسسات الاتحاد، فقد كان من الصعب على المجلس الأعلى أو المجلس

Government of Aden: Statements declaration By Federal councilors. (١)

ملف ٣٦، محفوظ بمرکز الدراسات والبحوث اليمني / عدن.

(٢) عبد القوي مكايو: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٣) Trevelyan: the Middle East in Revolution, P. 214.

(٤) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: موجز أقوال الصحف لعام ١٩٦٥م، رقم ٢٠٣/

٦٥، عن الأخبار عدن، عدد ٧٤٩، ٢٨ / ٩ / ١٩٦٥.

الاتحادي اتخاذ أي قرارات مهمة دون وجود ممثلي عدن، الذين انسحبوا جميعاً من هذين المجلسين باستثناء عبد الرحمن جرجره الذي ظلّ محتفظاً بحقيبه الوزارية في حكومة الاتحاد. وزاد من إحراج حكام الاتحاد والمندوب السامي البريطاني الصعوبة التي لاقوها في اختيار ممثلين آخرين لعدن في مجالس الاتحاد، فمعظم العدنيين الذين عرض عليهم مثل ذلك الأمر اعتذروا عن قبوله^(١)، ولذلك ظلت معظم كراسي ممثلي عدن في الاتحاد شاغرة لمدة طويلة.

وهكذا فقدت حكومة الاتحاد بتلك النتيجة الصلة بالعنصر السياسي الوحيد في عدن، الذي قبل لسبب أو لآخر مشاركتها السياسية. وعلى الرغم من أن المندوب السامي تمكّن بعد حين من تعيين معظم ممثلي عدن في الاتحاد، لكن في الواقع لم يكن هؤلاء الأشخاص بشهادة المندوب السامي تريفليان Trevelyan، يمثلون إلا أنفسهم^(٢).

اشتداد المقاومة المسلحة في الاتحاد خلال سنة ١٩٦٥م:

إخفاق اجتماعات لندن الدستورية، واشتداد الخلافات بين الاتحاد وحكومة عدن، في ظل تحول السياسية البريطانية في عهد حكومة حزب العمال، أسهم بدرجة كبيرة، في إضعاف الوضع الداخلي للحكومة الاتحادية، وفي توفير المناخ الملائم للثورة المسلحة التي كانت تقودها الجبهة القومية، إذ وصلت عملياتها المسلحة إلى عمق مدينة عدن، بعد أن اشتدت عملياتها في بداية العام في المناطق الريفية في ردفان والضالع^(٣). فبعد الهجوم بالقنابل على مقر الحكومة الاتحادية في مدينة الاتحاد، وعلى عدد من مراكز الشرطة في عدن، تم اغتيال رئيس المخابرات البريطانية في عدن، ثمّ رئيس المجلس

(١) الأمل: العدد ٢١، الأحد ٢٤ أكتوبر ١٩٦٥م.

(٢) Trevelyan: the Middle East in Revolution, P. 215.

(٣) الأخبار: تعز، العدد ٥٣٤، ٨ يناير ١٩٦٥م، يومية.

التشريعي العدني (بريطاني)^(١)، ومن مُعطيات البريطانيين أنفسهم، بلغت العمليات المسلحة التي وُجّهت ضد البريطانيين وحكومة الاتحاد خلال سنة ١٩٦٥م، ٢٨٦ عملية، بزيادة قدرها ثمانية أضعاف عن السنة الماضية، قتل وجرح خلالها ٢٣٩ شخصاً^(٢).

وبشكل عام فقد تنافست قوى المعارضة الجنوبية على هدم استقرار سلطة الاتحاد، فعبد المجيد الأصنج رئيس حزب الشعب ومنظمة التحرير التي تكوّنت في أول أكتوبر ١٩٦٤م من حزب الشعب و حزب الرابطة والساطين المتمردين على البريطانيين^(٣)، أعلن من القاهرة التي ذهب إليها بعد فشل اجتماع لندن في أغسطس ١٩٦٥م عن اعتماد الكفاح المسلح خياراً في نضال منظمته من أجل الوصول إلى الاستقلال. وضاعف من حالة التوتر السياسي التي كانت تعيشها البلاد، عندما انشغلت قوى المعارضة في نزاع حادٍ وعنيفٍ أحياناً، مع بعضها البعض أثناء سباق تلك القوى على قيادة العمل السياسي الوطني في الجنوب. فمُنظمة التحرير شنت منذ لحظة قيامها هجوماً حاداً على الجبهة القومية، وقالت في الرسالة التي وجهتها لمحمود رياض وزير الخارجية المصري تشعره فيها بقيام المنظمة: أن الجبهة القومية جبهة وهمية، وأن ما يسمع عنها من نضال لا يعدو أن يكون من نسيج الإذاعات ووكالات الأنباء غير المسؤولة، واتهمت حركة القوميين العرب في الكويت ولبنان بالوقوف وراء دعمها بالمال^(٤).

ومن جانبها شنت الجبهة القومية هجوماً إعلامياً مضاداً على منظمة

(١) Trevelyan: op. cit, P210.

(٢) فيتالي: الجبهة القومية، ص ١١٤.

(٣) محضر أو اجتماع لمنظمة التحرير ١/١٠٠/١٩٦٤م، الملف ٤٠، الوثيقة ٣ محفوظ بمركز البحوث جامعة عدن.

(٤) مذكرة موجهة من منظمة التحرير إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض، بشأن قيام منظمة تحرير الجنوب المحتل، القاهرة، ٢ أكتوبر ١٩٦٤م وقع عليها الجفري، والأصنج. ملف ٤٠، وثيقة ٢ مركز الدراسات والبحوث، جامعة عدن.

التحرير، ووجدت في انضمام عددٍ من السلاطين السابقين في الجنوب مثل علي عبد الكريم، ومحمد عيدروس، وجعل بن حسين إلى صفوفها، فرصةً لاثامها بالعمالة والرجعية. وتجدر الإشارة إلى أن ظهور منظمة التحرير كان له علاقة بالتحرك العربي حينها تجاه قضية توحيد القوى الوطنية في جنوب اليمن، فقد سبق للأطراف التي تكونت منها منظمة التحرير أن عقدت اجتماعات متواصلة في شهر يوليو ١٩٦٤م في مبنى الجامعة العربية لبحث سبل قيام جبهة موحدة في الجنوب. وجاء مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في ديسمبر ١٩٦٤م، الذي قرر تقديم معونة مالية لحركة التحرير في الجنوب، داعماً لذلك الاتجاه^(١)، ولذلك ظهرت منظمة التحرير عقب المؤتمر مباشرةً.

وحاولت الجامعة العربية بعد ذلك، توحيد الجبهتين في جبهة واحدة، تستقبل الدعم الذي أقره مؤتمر القمة. فوجهت دعوةً إلى القوى الوطنية الرئيسية في الجنوب (الجبهة القومية، حزب الشعب، الرابطة) لحضور اجتماع في القاهرة في مارس ١٩٦٥م، يهدف إلى تشكيل منظمة تضم الجميع، غير أن ذلك الاجتماع لم يسفر عن أي نتيجة، بسبب التنافس بين تلك القوى على الاستحقاقات السياسية. وعموماً فقد كان السؤال الرئيسي الذي يتحكم في علاقة أطراف العمل الوطني في الجنوب، من هو رقم واحد؟ فالرابطة كانت تنظر إلى نفسها على أنها أول تنظيم تزعم قيادة العمل الوطني في الجنوب، وحزب الشعب كان ينظر إلى نفسه على أنه أكبر تنظيم يتمتع بالثقل السياسي في الجنوب، والجبهة القومية كانت ترى في نفسها القوى الوحيدة التي قاتلت وقدمت شهداء من أجل تحرير الجنوب. وحسب رأي قحطان الشعبي زعيم الجبهة القومية في لقاء القاهرة، أن جبهته التي بدأت نضالها العسكري وشمل حتى الآن عدة جبهات لا ترى ضرورة لتشكيل جبهة أخرى، وأنها تعلن أنها لن تغلق الباب أمام الأفراد والجماعات الذين يريدون خدمة القضية في السلاح في

(١) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ١٩٣-١٩٤.

إطار التنظيم الذي بدأ المعركة^(١).

ودون الخوض في تفاصيل الظروف التي مَرَّت بها الحركة الوطنية في الجنوب، والتي غَطَّتْها دراسات ومؤلفات كثيرة. فالأمر الذي كان يَخُصُّ حكومة الاتحاد من ذلك كله هو أن تعدد القوى السياسية المعارضة في الجنوب على اختلاف أشكالها ومواقفها، كان يعني خلق مزيدٍ من المشاكل والتحديات في طريق تلك الحكومة. فنتيجةً لتأثير مفاهيم سياسية وأيديولوجية وليدة لتلك المرحلة، كانت درجة العداء للاتحاد وحكامه من المقاييس التي تقاس بها وطنية القوى المعارضة. ومنبع ذلك العداء ليس من كون حكام الاتحاد وبقية سلاطين الجنوب أتباع الاستعمار كما كانت تُصورهم تلك القوى فحسب، بل ولأنهم يُمثّلون في تصورها قوى رجعية متخلفة ومُعيقة للتطور السياسي والاجتماعي الذي تُنشده تلك القوى للبلاد.

فشل محاولة تحويل الاتحاد إلى جمهورية:

بعد فشل المحاولات البريطانية في التوصل إلى حلٍّ سياسيٍّ مقنع لأطراف العملية السياسية في الجنوب، أرسلت وزارة المستعمرات البريطانية بالاتفاق مع حكومة الاتحاد خبيرين بريطانيين إلى الجنوب في سبتمبر ١٩٦٥م^(٢)، هما: "ريف هون" و "جاويل بل" لإدخال تعديلات على دستور الاتحاد بحيث تُراعى خصوصية المنطقة من ناحية، وما يواكب التطور الذي تطالب به بعض القوى السياسية من ناحية ثانية، وبما يتناسب مع مقررات الأمم المتحدة بشأن الجنوب، من ناحية ثالثة.

ووصل الخيران القانونيان إلى عدن وعقدا في ٢٣ سبتمبر اجتماعاً مطوّلاً مع المجلس الأعلى الاتحادي، لمناقشة الاختصاصات الرسمية لعمليهما،

(١) مكرم محمد أحمد: الثورة في جنوب الجزيرة العربية (عدن واليمن)، المؤسسة المصرية العامة للكتاب والنشر، القاهرة ١٩٦٨م، ص ١٢٧.

(٢) ريف هون، وجاويل بل: مقترحات دستورية للجنوب العربي، ١٩٦٦م، ص ٥.

وأظهر أعضاء المجلس الاتحادي في ذلك الاجتماع رغبتهم في الحفاظ على الشكل الفيدرالي للسلطة المركزية، على أن تشمل تلك السلطة الجنوب بأسره. واشترط أمر التكليف على الخبيرين مراعاة عدة أمور في إعداد الدستور منها: أن يكون مناسباً للجنوب العربي بكامله، وأن يكون حصيلةً للتشاور مع جميع الفئات الرئيسية ممن يهمها الأمر، وأن يكون ملائماً قدر الإمكان لهذه الفئات ومُلبياً لأمانيتها، وأن يعتبر السيادة البريطانية على عدن منتهية^(١).

وشكّل المجلس الأعلى لجنةً من أعضائه ليكونوا على صلة دائمة بالخبيرين هم: الشيخ علي عاطف الكلدي الرئيس الدوري للمجلس في ذلك الشهر ووزير الصحة، والسلطان ناصر عبد الله الواحدي، وزير الزراعة، والسلطان صالح بن حسين العوذلي وزير الأمن الداخلي، والشيخ محمد فريد العولقي وزير الشؤون الخارجية. وعقدت تلك اللجنة ثلاثة اجتماعات مع الخبيرين خلال الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر^(٢). وبعد ذلك أعدّ المجلس الأعلى برنامجاً لسفر الخبيرين إلى معظم ولايات الاتحاد وإلى سلطنتي حضرموت في المحمية الشرقية، اللتين لم تحرصا حسب تقرير الخبيرين على التعاون معهما^(٣). وحرصَ الخبيران ربما بتوجيه من وزارة المستعمرات على عقد سلسلةٍ من اللقاءات مع كل الشخصيات السياسية المستقلة وكذلك الأحزاب المعارضة، باستثناء الجبهة القومية التي كانت خارج حسابهما، بوصفها تمارس العنف. وفي حين قُبِلَ التفاوض معهما عدد من الشخصيات المستقلة، وبعض الأحزاب مثل حزب الرابطة والحزب الوطني الاتحادي. امتنع آخرون عن ذلك لاسيما حزب الشعب، والمؤتمر العمالي، وعبد القوي مكاي، على الرغم من المحاولات التي بذلها حسب تقريرهما لجَرِّهم للحوار^(٤).

(١) ريف هون وجاويل بل: مقترحات دستورية للجنوب العربي، ١٩٦٦م، ص ٥.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) نفسه: ص ٦.

(٤) نفسه: ص ٦-٧.

ومهما يكن من أمر، فقد أنجز الخياران مشروع التعديلات الدستورية في ٢٨ يناير ١٩٦٦م في لندن، وحسب ما ورد في مقدمة ذلك المشروع الذي طبعته حكومة الاتحاد تحت اسم مقترحات دستورية للجنوب العربي، فإن الدستور الحالي للاتحاد، عاجزٌ عن الإعداد لحكومة ممثلة للشعب تمثيلاً كافياً للنهوض بمسؤوليات السير بالجنوب إلى الاستقلال، وأنه بعد تشخيص نواقص الدستور وبعد مقابلة نماذج من الرسميين والسياسيين في الجنوب، وبعد الاستناد إلى دساتير دول عربية مثل مصر والأردن والكويت^(١)، قدّم الخياران مقترحاتهم الدستورية التي تقع في ١٢٦ صفحة من الحجم الكبير، إلى الحكومتين البريطانية والاتحادية. وأهم النقاط الرئيسية في تلك التعديلات أو المقترحات هي:

- قيام جمهورية فيدرالية تشمل الاتحاد، والمحمية الشرقية، ويافع العليا، تسمى جمهورية الجنوب العربي المتحدة.

- تُعهد إلى رئيس الجمهورية سلطات محدودة جداً، أعظمها أن يختار رئيساً للوزراء من بين أعضاء المجلس الوطني.

- إيجاد هيئة تشريعية مكونة من مجلسين منتخبين من الشعب حيث يكون ذلك ممكناً. المجلس الأول المجلس الوطني، التمثيل فيه حسب نسبة السكان. والمجلس الآخر مجلس الشيوخ تمثل فيه الولايات بشكل متساوٍ وذلك بعضوين فقط لكل ولاية، باستثناء عدن التي تمثل بأربعة أعضاء.

- تُركّز السلطة بيد الحكومة التي يجب أن يختار أعضاؤها من أعضاء المجلسين التمثيليين للجمهورية.

- أوصت التعديلات بوضع خاص لعدن، منه أن يمثلها في المجلس الوطني ٢٨ عضواً وأن يكون لها ما لا يقل عن ثلث وزراء الحكومة الاتحادية الذين يجب أن لا يقلون عن ١٢ وزيراً، ولا يزيدون عن ٢٤ وزيراً.

- منعت الازدواج الذي ظل قائماً في الاتحاد بين منصب حاكم الولاية و منصب الوزير.

وبصفة عامة، لم تكن الأجواء السياسية حينها تشير إلى توفر فرص كبيرة لنجاح ذلك المشروع، على الرغم مما احتواه من معالجات صائبة. فالمجلس الأعلى الذي كان يعنيه أمر ذلك المشروع أكثر من غيره، تعامل معه منذ أن قدم إليه في أوائل فبراير ١٩٦٦م بحذر شديد، ففي المؤتمر الذي عقده علي عاطف الكلدي وزير الصحة ووزير الإعلام بالنيابة، في سكرتارية الاتحاد حول تلك المقترحات، اكتفى فقط بعرض أهم المقترحات دون أن يبدي عليها أي تعليق إيجابي^(١). وفيما يبدو، فقد تحكّمت في موقف المجلس الأعلى من تلك المقترحات، مشكلتين أساسيتين: الأولى - خوفه من أن يسبق موقفه مواقف القوى الأخرى ومن ثم سيفقد القدرة على المناورة في تعامله مع تلك القوى، والثانية - الوضع الذي آل إليه المجلس الأعلى وكذلك المجلس الاتحادي " التشريعي " بسبب انسحاب ممثلي عدن، فالمجلس الاتحادي لم يجتمع منذ ما يزيد على ثمانية أشهر خلت.

وكان المجلس الأعلى قد عملَ على نشر تقرير المقترحات الدستورية، لتتاح الفرصة، كما ذكر في البيان الذي ورّعه برفقة ذلك التقرير، للأفراد والقوى السياسية في الجنوب للتعليق عليها، وناشد من أسماهم بذوي النوايا الحسنة أن يدرسوه بدقة وإمعان وأن يتعاونوا في تهيئة الجنوب من أجل الاستقلال، وبرّر البيان عدم إظهار الحكومة الاتحادية رأيها الصريح في تلك المقترحات بالقول: "إن حكومة الاتحاد نظراً لطول تقرير المقترحات، و ما له من أهمية لا تستطيع أن تُعقب عليه في هذه المرحلة، ولذلك فالمجلس الأعلى يحتفظ بحقه في الحكم على هذا التقرير إلى أن يكون قد درسه دراسة وافية"^(٢).

(١) الأخبار: عدن، العدد ٨٦٠، السنة الرابعة، الاثنين ١٤ فبراير ١٩٦٦م.

(٢) حكومة الاتحاد: بيان المجلس الأعلى بشأن التعديلات الدستورية، فبراير ١٩٦٦م.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى على الرغم من حرصه على تأجيل موقفه من المقترحات الدستورية إلا أنه أظهر في اجتماعه الذي عقد في فبراير ١٩٦٦م لمناقشة تلك المقترحات عددًا من الملاحظات، أهمها اعتراضه على فكرة أن يكون هناك رئيسًا للجمهورية، فاقترح أن يكون بدلاً عنه مجلس سيادة يقوم باختيار رئيس الوزراء^(١).

وكما كان متوقعًا، فقد تعرضت المقترحات الدستورية لانتقادات قاسية، لاسيما من القوى السياسية المعارضة في الجنوب، فالجبهة القومية أصدرت بيانًا مطولاً حول موقفها من تلك المقترحات أهم ما جاء فيه: أن تلك المقترحات أعدها ممثلان لوزارة المستعمرات البريطانية وليس ممثلين للشعب، وأن تلك المقترحات أبقت على الأنظمة الإقطاعية والعشائرية المرتبطة بالاستعمار، وأن القوى المطلوب منها مناقشة تلك المقترحات هي قوى لا تمثل الشعب ولا تملك حق تقرير مصيره^(٢). وأظهر حزب الشعب كذلك نقده الشديد لتلك المقترحات بصورة قريبة من نقد الجبهة القومية، كما تبارت الأحزاب والقوى السياسية الصغيرة الأخرى في النهش في تلك المقترحات، فحزب المؤتمر الشعبي الدستوري ذو النزعة العدنية، أظهر رفضه لتلك المقترحات، وأعلن في البيان الذي أصدره في تلك المناسبة، عن تمسكه بقرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية^(٣).

وندد مؤتمر الخريجين الذي تأسس في سنة ١٩٦١م^(٤)، بتلك المقترحات

(١) المجلس الأعلى الاتحادي: ملاحظات المجلس حول المقترحات الدستورية، فبراير ١٩٦٦م، صفحة واحدة.

(٢) بيان الجبهة القومية، حول المقترحات الدستورية، صحيفة الأخبار، العدد ٨٦٧ السنة الرابعة، الثلاثاء ٢٢ فبراير ١٩٦٦م.

(٣) بيان حزب المؤتمر الشعبي الدستوري، الأخبار، العدد ٨٧٠، الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٦٦م.

(٤) عبدالله عبدالمجيد الأصنج: دور الحركة النقابية اليمنية في النضال اليمني، ص ٤٣.

وأصدر كُتُبًا صغيرًا فَنَدَ فيه - من وجهة نظره - تلك المقترحات، وشنَّ هجومًا على من أسماهم ركائز الاستعمار غير المقبولين من شعبهم^(١). ولم تسلم تلك المقترحات كذلك من نقد الصحف، فصحيفة الأمل شنتَّ هجومًا قويًا ضد المقترحات الدستورية في افتتاحية عددها رقم ٣٦، تحت عنوان " لا جمهورية ذليلة ولا استقلال مزيف " قالت فيه: "إن القضية مع بريطانيا ليست قضية دستور، وإنما قضية حق شرعي في الخلاص من الاستعمار والخلاص من ركائزه"^(٢)، في إشارة إلى حكام الاتحاد. والمهم في الأمر أن تسارع الأحداث السياسية في جنوب اليمن، أفسحت المجال لتطورات وأحداث جديدة طغت على موضوع المقترحات الدستورية، فأهمل النظر فيه ليس من معارضيهِ فحسب، بل ومن مؤيديهِ أيضًا.

قرار البريطانيين سحب القاعدة من عدن وأثره على الاتحاد:

قرَّرت الحكومة البريطانية في ورقة دفاعها (الكتاب الأبيض) التي أعلنتها في فبراير ١٩٦٦م، سحب جميع قواتها العسكرية من عدن بحلول ٣١ ديسمبر ١٩٦٨م^(٣). وقبل أيام من الإعلان الرسمي عن ذلك، الذي تمَّ في ٢٢ فبراير، أرسلت الحكومة البريطانية "اللورد بيزويك Lord Beswik" سكرتير وزارة المستعمرات البريطانية إلى عدن، في محاولة منها للتخفيف من وطأة ذلك الأمر على حكام الاتحاد. اجتمع اللورد بيزويك في ١٦ فبراير مع أعضاء المجلس الأعلى وحاول جاهدًا أن يُقنِعهم بأهمية تلك الخطوة، ليس للبريطانيين وحدهم، بل ولحكام الاتحاد الذين حسب رأيه يتعرضون للنقد بسبب علاقتهم مع بريطانيا وقبولهم بالقاعدة العسكرية. لكن كل ذلك لم يكن له أثر في التخفيف من هول الصدمة التي تعرَّض لها حكام الاتحاد عند سماعهم ذلك الخبر. إذ أن القرار

(١) مؤتمر الخريجين: أعضاء على المهزلة الدستورية الجديدة، عدن، مارس ١٩٦٦م.

(٢) الأمل: العدد ٣٦، الأحد، ٢٠ فبراير ١٩٦٦م.

(٣) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.210.

البريطاني لم ينص فقط على سحب القاعدة العسكرية من عدن، بل وعدم الدخول في أي اتفاقية دفاع مع دولة الاستقلال في الجنوب. وعموماً فقد انفعل معظم أعضاء المجلس الأعلى في ذلك اللقاء وكالوا الشتائم والالتهامات للحكومة البريطانية التي نكثت بوعدها في الدفاع عنهم. وعاد الورد بيزويك في اليوم الثاني إلى سكرتارية الاتحاد وعقد لقاءً آخر مع أعضاء المجلس الأعلى، وانتقدتهم فيه على الألفاظ الجارحة التي وجهوها إليه في اجتماع الأمس وقال: "إذا اهتممني أحد مُجدِّداً بالخزي وعدم الشرف فإنني سأعتذر عن مواصلة الاجتماع"^(١).

والحقيقة فقد كان لدى الحكومة البريطانية أسبابٌ كثيرة وراء قرارها سحب قاعدتها من عدن، لعلَّ أهمها السبب الاقتصادي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية دخل الاقتصاد البريطاني في أزمة بالغة، وأصبح يئن تحت وطأة نفقات القواعد العسكرية البريطانية في الخارج التي قدرت ما بين ٣٥٠-٤٠٠ مليوناً سنوياً^(٢)، نصيب قاعدة عدن منها حوالي ٦٦ مليون^(٣). ولمعالجة هذه النفقات الباهظة، اتخذت الحكومة البريطانية مجموعةً من الإجراءات التقشفية، منها سحب قواعدها من عدن، وقبرص ومالطة^(٤)، وفضلاً عن السبب الاقتصادي فقد كان الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية البريطانية في عدن في ظل المواقف المحلية والإقليمية والدولية المناهضة لتلك القاعدة، جعل معه استمرار بقائها وإدارتها بكفاءة ويسر أمراً في غاية الصعوبة.

وعلى أية حال، فقد كانت تلك المبررات غير مقنعة لحكام الاتحاد، الذين

(١) Federation of South Arabia: Lord Beswick Meets Supreme Council for Second time 17/2/ 1966. P.1.

وثائق الحكومة الاتحادية المحفوظة في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

(٢) محمد سعيد أحمد: موقع معركة عدن من المخطط الاستعماري الجديد، الطليعة، السنة ٣، العدد ٤، إبريل ١٩٦٧م، ص ١٩.

(٣) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، ص ١١٩.

(٤) صوت الجنوب: العدد ٣١، السنة الخامسة، الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٦٦م.

فَسَرُوا سحب القاعدة البريطانية في ذلك الوقت العصب، على أنه تضحية بهم، ففي الكلمة التي عقب بها السلطان صالح بن حسين وزير الأمن الداخلي والرئيس الدوري حينها للمجلس الأعلى على كلمة اللورد بيزويك قال فيها: "كما تعرفون فقد تحملنا لسنين كثيرة من الظم والقبح، من معظم العالم العربي، لأننا كنا نعتقد أن الحكومة البريطانية هي الصديقة المخلصة، وإنها ستحمينا من نتائج تأييدنا الذي لم يتزعزع... وذلك إلى أن أصبح قادرين على الدفاع عن أنفسنا" وأضاف في تلك الكلمة: "إن الاعتراض الرئيسي ليس على تخفيض القاعدة وإنما على تركنا بدون الوعد الذي وعدنا به في الماضي"^(١). وعبر شريف بيحان حسين الهيلي عن أسفه من خطة الانسحاب البريطاني وقال بسخرية: "من الأفضل كثيرًا أن تكون عدوًا لا صديقًا لبريطانيا، لأنك إذا كنت عدوًا هناك إمكانية لشرائك، وإذا كنت صديقًا فمن المؤكد إيجاد إمكانية لبيعك"^(٢).

ولم يختصر النقد الذي تعرّض له القرار البريطاني بالانسحاب من قاعدة عدن على حكام الاتحاد وحدهم، بل وعلى عدد من السياسيين البريطانيين في عدن وفي بريطانيا. فوكيل وزارة الدفاع الاتحادية المستر "شابلن Chaplin" انتقد حكومته بشدة على ذلك القرار المفاجئ وعدم التزامها بحماية الاتحاد، وأعدّ تقريراً مستعجلاً لوضع معالجاتٍ لتطوير جيش الاتحاد كي يكون قادرًا على حماية البلاد تحت عنوان "بريطانيا الغادرة" فذكر في ذلك التقرير أن حكومته بذلك القرار منحت عبد الناصر فرصة كبيرة في أن يحسب ذلك الانسحاب أعظم هزيمة لبريطانيا بعد حرب السويس، وانتقد حكومته على تخليها عن حكومة الاتحاد بقوله: "بعد أن جعلنا السلاطين عملاء للإمبريالية، يكرههم كل العالم العربي،

Federation of South Arabia: Ministry of defense 17/2/1966. "federation (١) of south Arabia and Britain" P.5.

(٢) نجيب سعيد أبو عز الدين: الإمارات اليمنية الجنوبية، ص ١٢٢.

أصبحنا الآن نرجع عن وعودنا، ونتخلى عنهم"^(١) وفي إطار تعاطفه مع حكومة الاتحاد نصحبها أن تلجأ لدول أخرى مثل السعودية والكويت لتوفير المال اللازم لتطوير الجيش الاتحادي حتى يقف على قدميه^(٢).

ولم يكن "شابلن" البريطاني الوحيد الذي نصح حكومة الاتحاد باللجوء إلى دول أخرى، فالحكومة البريطانية نفسها، حثت حكام الاتحاد بعد إعلانها لقرار الانسحاب، على الدخول في معاهدة دفاعية مع السعودية أو مع أمريكا عند لحظه الاستقلال^(٣)، وأظهرت المعارضة البريطانية التي كان يقودها حزب المحافظين تعاطفاً مع حكومة الاتحاد، ففي أثناء مناقشة مجلس العموم لموضوع الانسحاب من قاعدة عدن في ٧ مارس ١٩٦٦م، الذي مرَّ بصعوبة، وجّه عدد من أعضاء المعارضة انتقادات شديدة للمستتر "هارولد ويلسون" رئيس مجلس الوزراء البريطاني على قرار الانسحاب من عدن، وطلبوا منه أن يشرح لأولئك الذين وثّقوا ببريطانية واعتمدوا عليها، لماذا يحبُّ أن يسلمهم الآن للرئيس ناصر. فعقّب ويلسون قائلاً: "لقد حاولنا من كل باب ونافذة، حاولنا ثلاث أو أربع مرات في السنة الماضية تعيين لجنة للاستقلال ثم جئنا بهم إلى هذه البلاد، وحاولنا أن نتفق معهم على أساس ننطلق منه، لكن المؤتمر تحطم.. أما سياستنا الدفاعية فنحن لا نحاول الإبقاء بتكاليف باهظة على وجود في عدن لم يعد مرغوب فيه"^(٤). وحاول "ساندز Sandys" وزير المستعمرات السابق إقناع رئيس مجلس الوزراء البريطاني أثناء جلسة مجلس العموم في أوائل مايو ١٩٦٥م بضرورة عقد معاهدة دفاعية مع حكومة الاتحاد فقال: إذا ما تركنا الجنوب أعزل من دون دفاع فإننا نجعل من الاستقلال أضحوكة. فردّ عليه

(١) Federation of South Arabia: Ministry of defense 17/2/1966. "federation of south Arabia and Britain" P.1.

(٢) Ibid, p.2.

(٣) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٥٨.

(٤) الأخبار: عدن، العدد ٨٨٠ السنة الرابعة، الخميس ١٠ مارس ١٩٦٦م.

ويلسون، إذا حاولنا أن نبقي على قوات عسكرية في عدن فذلك سيؤلّب الشعب ضد حكومة الاتحاد لأنه معاد للقاعدة عداءً كاملاً^(١).

وبعد ذلك بأسابيع، شن "ساندز" وزير المستعمرات السابق، هجومه الثاني على "ويلسون"، واتهمه بأنه ضلّل البرلمان فيما يخص قضية الجنوب، عندما لم يكشف عن احتجاج حكومة الاتحاد الذي نشر في منتصف مايو ١٩٦٦م. وقال ساندز أن الاحتجاج المكون من ١٤ نقطة الذي قدّمه السلطان صالح بن حسين للورد بيزويك أثناء زيارته لعدن، يكشف مدى المرارة التي سببها ذلك القرار للحكومة الاتحادية. فردّ ويلسون بما معناه أنه يقدم خدمة للحكومة الاتحادية بذلك القرار، إذ قال: "إن السلطان صالح بن حسين قد صرح أن القاعدة البريطانية لم تشوه سمعتنا فحسب، ولكنها أيضًا حالت بين الاتحاد والدول العربية"^(٢).

وكانت الحكومة البريطانية في محاولة منها لمعالجة الآثار التي ترتبت على قرارها سحب القاعدة العسكرية من عدن، قد استدعت في نهاية مايو ١٩٦٦م ستة من وزراء حكومة الاتحاد هم: الشيخ محمد فريد العولقي، والسلطان صالح بن حسين، والأمير محمد بن عبد الله العولقي، وأحمد عبد الله الدرويش، وعبد الرحمن جرجرة، وحسين علي بيومي، لحضور محادثات في لندن لبحث مستقبل الجنوب^(٣).

ودارت بين وزراء الاتحاد وممثلين عن الحكومة البريطانية، محادثات لمدة ثلاثة أيام، لكن تلك المحادثات لم تقدم أي جديد، سوى زيادة المساعدات المطلوبة لتعزيز القدرة العسكرية للاتحاد^(٤). في حين بدت القضايا السياسية

(١) الأخبار: العدد ٩٢٦، الخميس ١٢ مايو ١٩٦٦م.

(٢) المرجع نفسه: العدد ٩٣٠، الثلاثاء، ١٧ مايو ١٩٦٦م.

(٣) صوت الجنوب: العدد ٣٧، السنة الخامسة، الجمعة ٣ يونيو ١٩٦٦م.

(٤) المرجع نفسه: العدد ٣٩، ١٧ يونيو ١٩٦٦م.

وكانها وصلت إلى طريق مسدود.

وفي محاولة منها لحل قضية الجنوب، سعت الحكومة البريطانية التي كانت تتعرض للنقد، من حكومة الاتحاد ومن حزب المحافظين، بسبب قرارها بالانسحاب من عدن، إلى تشكيل حكومة من الأطراف الرئيسية في الجنوب من بينهم الحكام المحليين، وأعلنت كذلك عن قبولها بقرارات الأمم المتحدة، غير أن المشكلة التي اعترضتها كانت كيف تستطيع أن تحقق ذلك، أو حتى كيف تقيم حكومة تستطيع أن تحافظ على تماسك البلاد، حتى لا تطاردها اللعنات إذا عمّت الفوضى الجنوب بعد خروجها؟ فمواقف الجبهتين متشددة مع البريطانيين، وحكام المحمية الشرقية غير تواقين للانصهار في دولة الاتحاد، وعدن بدون حكومة شرعية، وحكام الاتحاد الذين ظلوا لزمنٍ طويلٍ يعتمدون على الدعم و المشورة البريطانية لا يعرفون ماذا يفعلون بعد أن كانوا منتظرين من البريطانيين أن يصفوا الجنوب من الفوضى والاضطرابات التي كان يشهدها ويسلموهم السلطة على طبق من ذهب.

وفي كل الأحوال فقد كان الوضع كئيلاً تماماً لحكام الاتحاد بعد قرار بريطانيا سحب قواتها من عدن، ولا نبالغ إذا قلنا إن العد التنازلي لانتهاء سلطة الاتحاد بدأ منذ تلك اللحظة. ففوة الاتحاد أخذت تتدهور بالنسبة للقوى الأخرى، ونفوذ السلاطين الذي كان يتم المحافظة عليه بواسطة وجود القوات البريطانية، أخذ يتضعع مع اشتداد الثورة المسلحة، في معظم القرى والمناطق التي كانوا يحكمونها. وإعلان انسحاب تلك القوات لم يشجع فقط القوى التي كانت تعارض أو تقاتل البريطانيين وحكام الاتحاد فحسب، بل وتسبب في انهيار معنويات هؤلاء الحكام إلى أقصى الحدود. فالشريف حسين الهبيلي أبرز حكام الاتحاد، أصابه الإحباط من ذلك القرار فانعكف في ولايته منذ ذلك الحين وحتى خروجه هارباً من البلاد عشية الاستقلال.

وهكذا فعندما أخذت حكومة العمال البريطانية تتخلى جزئياً عن الاتحاد،

أصبحت حكومته لا حول لها ولا قوة تستطيع بها التأثير في مجرى الأحداث السياسية التي كان يشهدها الجنوب^(١). وعجزت حتى عن الاستفادة من الفرص التي توفرت لها، فلم تستغل حالة النزاع المبرر الذي دخلت في أتونه أطراف العمل السياسي والعسكري المعارض لها. فمُنظمة التحرير دخلت في خلافات مع عددٍ من أطرافها، فوقفت عضوية الرابطة ابتداءً من ١٧ يوليو ١٩٦٥م بسبب عدم قبولها حل نفسها حسب قرار المنظمة^(٢). وفي وقت لاحق فصلت منظمة التحرير كل من السلطان أحمد عبد الله الفضلي والأمير جعبل بن حسين نائب سلطان العوذلي، بسبب ما أسمته المنظمة دخولهما في مفاوضات سرية مع أطراف أخرى، من وراء ظهر المنظمة^(٣).

ومن جهة أخرى دخلت منظمة التحرير والجبهة القومية في نزاعٍ لم يتوقف، وعمّق من حدته محاولات الجامعة العربية وجمهورية مصر لِمَ الجبهتين في جبهة واحدة. فقيام "جبهة التحرير" التي ضَمّت الطرفين في ١٣ يناير ١٩٦٦م والتي أتت بعد تدخل وضغوط، لم يُسهم إلّا في زيادة التناحر والعداء بينهما. فأمين عام الجبهة القومية أعلن في اليوم التالي للدمج عن نفيه لخبر الدمج^(٤). وأعلنت قيادة الجبهة في الداخل في بيان لها في ١٩ يناير، عن عدم اعترافها بذلك الدمج، الذي قالت أنه حدث دون موافقة الجبهة^(٥).

وعلى الرغم من أن الضغوط التي مورست على الجبهتين من عدة أطراف عربية، قد جعلت الدمج الذي أكدته اتفاقية القاهرة في أغسطس ١٩٦٦م، من

(١) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.219.

(٢) بيان منظمة التحرير: بشأن توقيف عضوية الرابطة، ١٧ يوليو ١٩٦٥م، الملف ٤٠ وثيقة ٦، جامعة عدن.

(٣) مكرم محمد أحمد: الثورة في جنوب الجزيرة العربية، ص ١٣٢.

(٤) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ٢٢٤.

(٥) بيان الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمن المحتل حول موقفها من الدمج، ١٩ يناير

الناحية الرسمية قائماً^(١)، إلا أن الحقيقة المؤسفة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الدمج لم يكن هشاً فحسب، بل وكانت له نتائج على علاقة الجبهتين في منتهى الحدة والعنف، وتسبب في تراجع أعمال المقاومة المسلحة. ومع أن ذلك الظرف، الذي كانت فيه القوى الرئيسية المعادية للاتحاد منشغلة في نزاعها الداخلي، قد شكّل فرصة مناسبة للحكومة الاتحادية لتأكيد سيطرتها على أمور البلاد والتحرك سياسياً بشكل أفضل، غير أنها لم تفعل، أو بالأصح كانت على درجة من الضعف الذي لم يُمكنها من الاستفادة من ذلك الوضع.

وكل ما عمله المجلس الأعلى في تلك الأجواء السياسية المضطربة، هو قراره في فبراير ١٩٦٦م برفع الحظر عن عودة قيادة الرابطة، ثم قراره في مارس من تلك السنة برفع الحظر عن عودة كل المبعدين والمنفيين السياسيين^(٢)، وعلى الرغم من أن المجلس الأعلى نظر بأهمية إلى تلك القرارات، ووجه رسائل إلى سائر الولايات للاستجابة لها^(٣). إلا أن تلك الخطوة، التي لم تلق الترحيب الذي كانت تنتظره حكومة الاتحاد، أتت متأخرة، وفسرها معارضوه على أنها تعكس حالة الضعف التي يعانيها الاتحاد. وتعرضت شأنها شأن أي خطوة يقدم عليها الاتحاد للنقد من القوى السياسية الوطنية في الجنوب، فصحيفة الأمل علّقت على تلك الخطوة بأنها خطوة دعائية، وأنها لا هي ولا قرار سحب القاعدة العسكرية ولا قرار تعريب الوظائف الذي اتخذته الحكومة الاتحادية، ولا أي شيء من هذه المسائل بقادر أن يقنع الشعب بقبول استقلال صوري وجمهورية مزيفة^(٤).

ومجمل القول، فقد كانت خطوات حكومة الاتحاد في ذلك الظرف السياسي الدقيق الذي كانت تمرُّ به البلاد تفتقد إلى الكياسة. فقرارها في بداية

(١) عبدالقوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ٢٣٦.

(٢) الأمل: العدد ٣٨، الأحد ٦ مارس ١٩٦٦م.

(٣) صوت الجنوب: العدد ٣٣، الجمعة ١١ مارس ١٩٦٦م.

(٤) الأمل: العدد ٣٨، الأحد ٦ مارس ١٩٦٦م.

عام ١٩٦٧م بإغلاق المدارس الثانوية لاسيما في عدن^(١)، لم يجلب لها إلا مزيداً من نقد الأهالي قبل نقد المعارضة. كما أن قرارها بإغلاق الحدود مع الشمال لم يتسبب إلا في مزيد من معاناة المواطنين، وفي جلب الخسائر للحكومة الاتحادية نفسها التي كانت تعتمد بشكل كبير على رسوم تعاملها التجاري مع الشمال.

ولعلَّ الخطوة الوحيدة التي اتخذتها الحكومة الاتحادية في الاتجاه الصحيح، كانت لقاءها مع بعض أطراف المعارضة في بيروت في يوليو ١٩٦٦م، ومع أن ذلك اللقاء الذي جمع ستة من وزراء الاتحاد مع قيادة الرابطة والساطين المعزولين علي عبد الكريم وأحمد عبد الله الفضلي والشيخ فريد أبو بكر العولقي وجعل بن حسين، الذين كانوا ينتمون إلى منظمة التحرير، قد تسبَّب في عزلهم من المنظمة، إلا أنه بدون شك مثَّل خطوةً لصالح الحكومة الاتحادية، على الأقل من الناحية الإعلامية، فقد أشاد البيان الصادر عن ذلك اللقاء بقرار حكومة الاتحاد قبول قرارات الأمم المتحدة، وناشد الجامعة العربية بتقديم المساعدة لتحقيق أهداف الجنوب العربي. كما استطاعت أن تُوظَّف ذلك اللقاء لصالح رفضها تدخل حكومة الجمهورية في الشمال في قضية الجنوب. إذ أكدت الأطراف التي حضرت اللقاء في ذلك البيان على " أنه ليس من حق أي دولة كانت، أن تعمل أو تدعي الحق في فرض وصياتها على الجنوب العربي وشعبه " (٢).

وفضلاً عن ذلك، فقد أسهم ذلك اللقاء في تحسُّن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبعض المشايخ والزعماء الذين قادوا الانتفاضات والتمردات القبلية السابقة وظلُّوا نازحين في الشمال، فعلى أثره عاد أكثرهم إلى الجنوب، بعد مدد طويلة من النزوح الإجباري، منهم على سبيل المثال: عقال آل الشمسي

(١) صوت الجنوب: العدد ٢٣، الجمعة ٢٤ فبراير ١٩٦٧م.

(٢) نفس المرجع: العدد ٤٣، الجمعة ١٥ يوليو ١٩٦٦م.

وآل ربيز، والشيخ علي سالم معور، وعمر سالم الدماني، والأمير جعبل بن حسين العوذلي الذي حظي باستقبال شعبي عند عودته من البيضاء إلى مكيراس^(١). بيد أن عودة هؤلاء المشايخ النازحين وكذلك الصلة التي بدأت تبرز بين الرابطة وحكام الاتحاد، لم يكن لها تأثير فعال على سير الأحداث السياسية التي كانت تشهدها البلاد، فجميع تلك القوى لم تعد تتمتع بما كان لها من نفوذ وقيمة في الماضي، أو بمعنى آخر فقد كانت في طريقها إلى الأفول.

المحاولة البريطانية الأخيرة لإنقاذ الاتحاد:

في بداية عام ١٩٦٧م وصلت الحكومة الاتحادية إلى قناعة بأنه ليس ثمة من خيار أمامها أفضل من تحويل الاتحاد إلى جمهورية على أساس المقترحات الدستورية السابقة الذكر، صحيح أنها تجرح كرامة سلاطين وأمراء الاتحاد، لكن الأهم من ذلك أنها تضمن لهم البقاء. فَعَرَضَتْ تلك المقترحات على المجلس الأعلى في فبراير ١٩٦٧م، وبعد عدة جلسات من النقاش صادق عليها المجلس مع بعض الملاحظات. وأمام الأخطار التي كانت تُهدد مستقبله استطاع المجلس أن يتغلب على الخصومات والمنافسات الشخصية التي كانت تمنعه في الماضي من الموافقة على رئيس دائم للاتحاد، فاقترح أعضاء المجلس إسناد رئاسة الجمهورية إلى الشريف حسين الهليلي، وكلفوا من بينهم وفدًا للذهاب لمفاوضته في بيحان^(٢)، بيد أن الوقت كان قد فات على مثل تلك الخطوة، فشريف بيحان الذي ظلت القيادة تشدّه في الماضي، لم يعد متحمسًا لها بعد قرار البريطانيين بالانسحاب العسكري من عدن، وفي ظل الوضع الحرج الذي يمر به الاتحاد. ولذلك فشل الوفد الذي شكّله المجلس للذهاب إلى بيحان في إقناع شريفها - الذي ظلّ في المدة الأخيرة بعيدًا عن عاصمة الاتحاد على الرغم من كونه وزيرًا في حكومة الاتحاد - بقبول ذلك المنصب.

(١) نفسه: العدد ٤٥، الجمعة ٢٩ يوليو ١٩٦٦م.

(٢) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ١٩٨.

وحاولت بريطانيا خلال المدة التي شهدت فيها قضية الجنوب تحركاً للأمم المتحدة، الدفع بحكومة الاتحادية للسيطرة على الوضع السياسي في البلاد، لسدّ الطريق أمام أية حلول أخرى، فوصل إلى عدن في مارس ١٩٦٧م "جورج تومسن George Thomson" وزير الدولة للشؤون الخارجية لذلك الغرض، واجتمع مع أعضاء المجلس الأعلى، وقدم لهم عرض الحكومة البريطانية القاضي بمنح الجنوب الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، وتسليم السلطة إلى الحكومة الاتحادية، وكذلك تقديم مساعدة مالية للاتحاد قدرها ٦٠ مليون جنيه موزعة على ثلاث سنوات. لكن أعضاء المجلس الأعلى رفضوا بشدة قبول الاستقلال بدون معاهدة حماية، وبعد عدة اتصالات أجراها تومسن مع حكومته، طلب من أعضاء المجلس الأعلى العودة للاجتماع من جديد، وقال لهم أنّ حكومته وافقت على تمديد معاهدة الحماية البريطانية للاتحاد لمدة ستة أشهر بعد الاستقلال، من خلال قوة بحرية محمولة خارج المياه الإقليمية، تستطيع أن تُوفر درعاً جويّاً ضدّ أي هجوم محتمل من شمال اليمن، وأنّ ذلك أقصى ما يمكنها عمله^(١). لكنّ وزراء الاتحاد الذين أرادوا من البريطانيين البقاء أطول مدة ممكنة، تردّدوا في قبول ذلك العرض، وطالبوا بتأجيل الاستقلال على الأقل حتى ربيع ١٩٦٨م، والاحتفاظ بقوات بريطانية برية في عدن لمدة غير محدّدة، تقوم بمساندة القوات الاتحادية بموجب اتفاقية حماية جديدة^(٢).

وعلى مدار يومين من الاجتماعات المتواصلة لم يستطع "تومسن" حمل أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد على تغيير مواقفهم، على الرغم من محاولته طمأنتهم من الناحية العسكرية، وتأكيدهم على أن الجيش الاتحادي قد رفع مستواه، وأنه سيتم تزويده بدبابات ثقيلة وقوة بحرية وجوية لتعزيز قدراته، وأوضح لهم أن وجود قوة عسكرية بريطانية في المنطقة سيجلب المشاكل بشكل

(١) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.218.

(٢) Ibid, p. 219.

أكبر للحكومة الاتحادية، وسيُفقد عطف العالم العربي^(١).

وعند عودة جورج تومسن إلى لندن، ناقش مع حكومته مطالب حكام الاتحاد. فوافقت الحكومة البريطانية على تأجيل موعد الاستقلال حتى يناير ١٩٦٨ م، لكنها أبدت موقفًا ثابتًا فيما يخص عدم موافقتها على بقاء القوات البريطانية، أو عقد معاهدة دفاعية^(٢). غير أنّ حكام الاتحاد الذين كانوا مدعورين من اشتداد الثورة المسلحة، ومن الهجوم بالصواريخ الذي تعرضت له المراكز الحكومية في مدينة الاتحاد^(٣)، قبل شهر من ذلك العرض، وبالتحديد بمناسبة العيد الثامن للاتحاد. وكذلك من القنابل التي تساقطت على منازل بعض وزراء الاتحاد، مثل صالح بن حسين، وعبد الرحمن جرجره^(٤)، ومن عملية الاغتيالات التي تعرض لها الموظفون الاتحاديون خلال تلك المدة، أبرزهم "جونسن" الوكيل الدائم لوزارة الصحة الاتحادية^(٥)، مع الإشاعات التي تسربت عن مشاركة رجال الجيش الاتحادي في تلك العمليات، أثارت الرعب والهلع في قلوب حكام الاتحاد، الذين لم يكونوا يتصورون بقاء الاتحاد من دون بقاء القوات البريطانية، ولذلك تردّدوا في قبول العرض البريطاني السابق الذكر، على أمل الحصول على عرض أفضل.

وليس ثمة من شك، في أن حكام الاتحاد الذين ظنوا أن البريطانيين لن يستغنوا عنهم، كانوا لا يدركون، في ذلك الوقت الذي كانت أحداثه الداخلية والخارجية لا تخدمهم، بأن ذلك العرض البريطاني ليس أفضل عرض فحسب، بل وآخر عرض، وأنهم بذلك قد خسروا أوفر فرصة كان يمكن لهم من خلالها أن يُصبحوا في حال أفضل من الحال الذي أصبحوا عليه. ومن المؤكد أن حكام

(١) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٢١١.

(٢) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.219.

(٣) محمد حسين عوبلي: نفس المرجع السابق، ص ٩.

(٤) الأهرام: القاهرة، العدد ٢٩٣٩٧، ٦/٣/١٩٦٧ م.

(٥) فيتالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص ١٧٦.

الاتحاد الذين صدمهم قرار البريطانيين بسحب قاعدتهم من عدن، قد أساءوا تقدير الوضع، ولم يدركوا أهمية عامل الزمن، والذي كلما مرَّ كلما كان ضدهم. ففي ذلك الوقت الذي صادق فيه الاتحاد على مسودة المقترحات الدستورية لجمهورية (الجنوب العربي المتحدة) وعرضت الحكومة البريطانية على الاتحاد منح الاستقلال، خطت الأمم المتحدة بقوة على مسرح الأحداث السياسية في الجنوب، فصعّبت الأمور إلى أقصى الحدود على حكومة الاتحاد.

موقف هيئة الأمم المتحدة من الاتحاد:

أخذت مشكلة اليمن الجنوبي تجدُّ طريقها إلى الأمم المتحدة بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م، الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والقرار المكمل له في ٢٨/نوفمبر ١٩٦١م بشأن تشكيل لجنة خاصة لتصفية الاستعمار^(١). فعلى ضوء ذلك القرار تحرّكت عدد من القوى السياسية في الجنوب أبرزها حزب الرابطة لنقل قضية الجنوب إلى الأمم المتحدة بعد أن وجدت تلك القوى صعوبة في عرض القضية على الجامعة العربية بسبب اعتراض حكومة الإمام أحمد. ففي مارس ١٩٦٢م تمكنت تلك القوى من تقديم مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة تطالب فيها بمناقشة قضية الجنوب^(٢)، واستجابت الأمم المتحدة لتلك المذكرة، و في إبريل ١٩٦٣م، قابلت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار عددًا من ممثلي القوى السياسية المختلفة في الجنوب بمن فيهم ممثلي الحكومة الاتحادية، وعلى ضوء ذلك قررت اللجنة إرسال لجنة فرعية إلى جنوب اليمن وإلى البلدان المجاورة له التي تأوي بعض القوى المعارضة من أبناء الجنوب^(٣).

(١) د. محمد عبدالله بامحسون: التطور السياسي والدستوري في اليمن الديمقراطية، ص ٣٣٥.

(٢) رابطة أبناء الجنوب: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، ص ٣١.

(٣) نفس المرجع: ص ٤٠.

غير أن بريطانيا التي كانت ترى في مواقف لجنة تصفية الاستعمار مواقف متحاملة عليها، منعت اللجنة الفرعية من دخول الجنوب. فانعكس ذلك ليس في تشدد اللجنة مع بريطانيا فحسب، بل ومع حكومة الاتحاد أيضًا، وبعد أن قابلت اللجنة الفرعية عددًا من ممثلي قوى المعارضة السياسية الجنوبية، في كل من تعز وجدة والقاهرة، أعدت تقريرًا متعاطفًا مع مطالب تلك القوى السياسية ومع موقفها من الاتحاد، وضمّنته نقدًا قويًا للبريطانيين على موقفهم من اللجنة.

وفي ديسمبر ١٩٦٣م أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات اللجنة الخاصة بشأن عدن، وعبرت عن أسفها الشديد لعدم تعاون بريطانيا مع تلك اللجنة، وطالبتها بأن تسمح لشعب عدن ومحمياتها بحق تقرير المصير^(١). وعقب الاعتقالات التي شهدتها عدن بعد قبلة المطار في ديسمبر ١٩٦٣م أصدرت الجمعية العامة قرارًا آخر في يناير ١٩٦٤م، بشأن قضية الجنوب طالبت فيه بريطانيا باتخاذ خطوات فاعلة لضمان إطلاق سراح المعتقلين السياسيين فوراً^(٢).

وعندما قررت بريطانيا وحكومة الاتحاد في منتصف سنة ١٩٦٦م، قبول قرارات الأمم المتحدة، وحاولتا التمهيد لعقد مؤتمر في أغسطس ١٩٦٦م، لمناقشة الوسائل التي يمكن بواسطتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة مع الأطراف السياسية في الجنوب، لم يشفع ذلك الموقف لحكومة الاتحاد عند اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، التي ظلت تتجاهل وجود تلك الحكومة كطرف من أطراف العملية السياسية في الجنوب. ومع أن اللجنة قررت إرسال ممثل عنها للجنوب لحضور المؤتمر، الذي كان مقررًا لمناقشة قرارات الأمم المتحدة^(٣)،

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة: قرار رقم "١٩٤٩" بشأن قضية عدن، الدورة الثامنة عشر، المادة ٢٣ من جدول الأعمال، ١١ ديسمبر ١٩٦٣م.

(٢) نفس المرجع السابق: قرار "١٩٧٢" ٢ يناير ١٩٦٤م.

(٣) نفس المرجع: اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، قضية عدن، تقرير الأمين العام ٩ يونيو ١٩٦٦م.

إلا أن تلك الخطوة لم تكن تعني الاعتراف بحكومة الاتحاد، وإنما كان هدفها المساعدة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فقط. ولتأكيد موقفها السلبي من الاتحاد، أعلنت اللجنة في ١٥ يونيو ١٩٦٦م عن أسفها لنظام الحكم غير التمثيلي (الاتحاد) الذي أقامته بريطانيا على حدّ وصفها في المنطقة، والذي يهدف إلى منحها الاستقلال الذي لا يتناسب مع قرارات الأمم المتحدة. وأعلنت كذلك عدم اعترافها بنتائج المؤتمر إذا لم يتماشى مع نصوص قرار الأمم المتحدة^(١)، وفي كل الأحوال فذلك المؤتمر الذي اعترضت طريقه صعوبات عدة لم يعقد في أي يوم من الأيام.

وفي ديسمبر ١٩٦٦م، أقرت الجمعية العامة إرسال بعثة خاصة إلى عدن مكونة من ثلاثة أعضاء (فنزويلي، وأفغاني، ومالي)^(٢)، لمعرفة رغبات السكان السياسية، والتشاور مع أطراف العملية السياسية، حول إجراءات حصول البلد على الاستقلال، ووعدت بريطانيا بالتعاون مع تلك البعثة لإنجاز مهمتها، على أمل أن يكون مردود ذلك التعاون في صالح الحكومة الاتحادية. وبحسب تعبير وزير الخارجية البريطاني المستر "براون" عند تعليقه على أمر البعثة في البرلمان البريطاني: "إن بريطانيا تنظر إلى البعثة كوسيلة لمساعدة حكومة اتحاد الجنوب العربي في إعدادها للاستقلال"^(٣). وحاول المسؤولون البريطانيون جاهدين تليين موقف البعثة من الحكومة الاتحادية، ووضّحوا لها قبل قدومها إلى عدن أن حكام الاتحاد تواقون لمقابلتها بعد أن كانوا مترددين في الماضي. وأن الأوصاف والنعوت التي يحاول البعض إلصاقها بهم غير دقيقة، وأنهم في كل الأحوال يمثلون النمط التقليدي في الحياة العربية للمنطقة^(٤). وفي الجانب

(١) نفسه: قرار اللجنة في اجتماعها رقم ٤٤٧ في ١٥ يونيو ١٩٦٦م.

(٢) Trevelyan: the Middle East in Revolution, P.219.

(٣) صوت الجنوب: العدد ١٤ السنة السادسة، الجمعة ٩ ديسمبر ١٩٦٦م

(٤) محمد سالم باسندوه: قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٣٦٣.

الأخر أظهر حكام الاتحاد استعدادهم للتعاون والتفاهم مع البعثة، وعَلَّقُوا آمالاً على النتائج التي يمكن أن تتوصل لها، ففي تصريح صحفي للشيخ محمد فريد العولقي وزير الشؤون الخارجية للاتحاد قال فيه: "ستجد البعثة كل المساعدات على كل المستويات، لأن الشعب يريد الخروج من الحيرة والبلبل السياسية وعدم الاستقرار، إلى رحاب الطمأنينة والاستقرار"^(١).

وعموماً فقد وصلت بعثة الأمم المتحدة إلى عدن في ٢ أبريل ١٩٦٧م أي بعد أيام من زيارة "تومسون" إلى عدن التي عرضَ خلالها على الحكومة الاتحادية استلام الاستقلال، غير أن الظروف المحيطة بها لم تكن مواتيةً لنجاح مهمتها، فمدينة عدن كانت تغلي بالإضرابات والمظاهرات، والمواجهات المسلحة، خلال زيارة البعثة^(٢). ولم تستطع البعثة وسط ذلك الجو المتوتر الذي كانت تشهده المدينة، أن تغادر الفندق إلا مرة واحدة، وعبر طائرة الهيلوكبتر لمقابلة المعتقلين السياسيين في سجن المنصورة. وصعَّبَ من مهمة البعثة كذلك رفض الجبهتين (التحرير والقومية) اللتين تقودان الكفاح المسلح، كلٌّ على حدة مقابلة البعثة. فلم تعد الجبهتان متحمستين لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، الرامية إلى إيجاد حل سلمي لقضية الجنوب يُرضي جميع الأطراف السياسية بعد أن أصبحتا على بعد خطوات من الظفر بالاستقلال. فالجبهة القومية أصدرت بياناً يوضح موقفها من البعثة ومن قرارات الأمم المتحدة بيّنت فيه أنها ترفض محاولات التسوية السياسية التي تضغط لإيجاد مكان بين المتفاوضين للسلطين وحزب الرابطة، وقالت في ذلك البيان أن كفاح الشعب هو الأساس وأن دور الأمم المتحدة دورٌ مساعد فقط، وأن على بريطانيا أن تتوجه إلى القوى التي تُمثِّل الشعب وأهمها الجبهة القومية^(٣). وجاء موقف جبهة التحرير مُشابهاً

(١) صوت الجنوب: العدد ١٤، السنة السادسة، الجمعة ٩ ديسمبر ١٩٦٦م.

(٢) فينالي: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبي، ص ١٨١.

(٣) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ٢٧٣. حمد عطية المصري: أ

لموقف الجبهة القومية من البعثة الدولية، غير أنها أظهرت استعدادها للتعاون مع البعثة وفق شروط أهمها: أن تعترف بريطانيا بجبهة التحرير مُمثلاً شرعياً وحيداً لشعب المنطقة^(١).

ولم تستطع حكومة الاتحاد التي كانت مُتحمسة أكثر من غيرها للتسوية، أن تقابل البعثة التي يبدو أنه كان لها موقف سلبي مسبق من الاتحاد، منذ أن غادرت نيويورك. ولم تُفلح كل المساعي التي بُذلت لإقناع رئيس اللجنة بمقابلة حكام الاتحاد، الذي قال أن لديه تعليمات واضحة من لجنة الوصاية الدولية بأن لا يقابل السلاطين لأن في ذلك اعتراف ضمني بحكومة الاتحاد^(٢). وبسبب عدم اعتراف البعثة بحكام الاتحاد كطرفٍ من أطراف العملية السياسية في الجنوب كما كان مُتظراً^(٣)، عملَ البريطانيون ومعهم حكام الاتحاد كل بما في وسعهم، لجعل البعثة تعترف بعدم قدرتها على حلّ المشكلة، وجَرَّها للاعتراف بشرعية النظام الاتحادي القائم^(٤).

وبلغت مشكلة حكومة الاتحاد مع البعثة الدولية ذروتها، عندما أعدت تلك البعثة حديثاً موجهاً إلى شعب المنطقة، تضمّن هجوماً عنيفاً ضد حكام الاتحاد، فاعترض وزير الإعلام الاتحادي حسين علي بيومي على بثه في الإذاعة والتلفزيون^(٥)، ورفض المندوب السامي التدخل في الأمر عندما طلبت منه البعثة ذلك، بحجة أن على البعثة أن تتصل بحكومة الاتحاد التي تُشرف على التسهيلات الإعلامية لو أرادت ذلك.

ولم يكن أمام البعثة التي شعرت بالإهانة غير جمع أمتعتها ومغادرة عدن في

(١) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٥٨٠-٥٨١.

(٢) محمد حسين عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٢١٤-٢١٥.

(٣) الأهرام: عدد ١٥/٤/١٩٦٧م، اليمن في الصحافة المصرية، المجلد الثاني، ص ٢٤١.

(٤) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٥٨١.

(٥) د. عمر عبدالله بامحسون: التطور الدستوري في اليمن الديمقراطية، ص ٣٤٢.

٧ إبريل، وعند عودتها إلى نيويورك، أعدت تقريراً ساخناً ضد بريطانيا وحكومة الاتحاد، وحملتها مسؤولية العراقيل التي منعتها من الوفاء بمهماتها. وعموماً فقد أثارت مغادرة البعثة لعدن على ذلك النحو ضجةً كبيرة عرّضت معها الحكومة البريطانية التي وعدت بتسهيل مهمة البعثة لموقفٍ حرجٍ للغاية. وفي محاولةٍ لإنقاذ ماء الوجه أقدمَ رئيس الوزراء البريطاني "ويلسون" على عزل المندوب السامي في عدن ريتشارد ترنبول R. Turnbull، وعُين بدلاً عنه السير "همفري تريفلان H. Trevelyan"^(١)، الذي وصل عدن في ٢٠ مايو ١٩٦٧م.

ضعف ولاء الجيش للحكومة الاتحادية:

منذ أن بدأت بريطانيا تتجهُ إلى منح الجنوب استقلاله، جرى توسيع قوة الجيش والشرطة الاتحادية على نحو متسارع، على أمل أن تستطيع تلك القوة الحفاظ على سلطة الاتحاد الذي يتعرض لتهديدٍ وأخطارٍ متزايدة، لاسيما بعد اندلاع الثورة في الجنوب. فجرى زيادة أفراد تلك المؤسسات وتحسين تسليحهما، وكذلك زيادة مستمرة في مرتبات أفرادها. لكن على الرغم من كل ذلك فقد كان إخلاص أفراد القوتين محل شك، وغير قائم على أساس وطيء. فمنذ الخمسينات أخذت التطورات السياسية في الوطن العربي، وكذلك الانتفاضات القبلية التي شهدتها معظم مناطق المحميات، تكسب تعاطفاً متزايداً بين أوساط كثير من ضباط وأفراد القوتين.

وفضلاً عن ذلك فقد تَسَبَّبت سياسة التجنيد التي اتبعت في تلك القوتين في إضعاف ولاء أفرادها. فطغيان قبيلة العوالق على القبائل الأخرى في جيش الاتحاد وشرطته، عمل على تعميق العصبيّة القبلية، ودفعَ بأفراد القبائل الأخرى التي شَعَرَتْ بعدم العدل، وأحست بعدم نية الحكومة الاتحادية على إصلاح ذلك الوضع، ليس إلى التحالف ضد العوالق فحسب، بل وللتعاطف مع أطراف

(١) شغل عدة مناصب في وزارة الخارجية البريطانية قبل قدومه إلى عدن، فقد كان سفير لبلاده في أثناء أزمة السويس، وسفير في العراق أثناء قيام الثورة في ١٩٥٨م.

الحركة الوطنية المعارضة للاتحاد^(١).

وكان عددٌ من ضباط الجيش والحرس الاتحادي قد قَدَّموا أكثر من مرة تظلماتٍ إلى حكومة الاتحاد بشأن تلك المسألة إلا أنه لم يُلتفت إليها. فالقائد " النقيب " الصديق أحمد، أحد كبار ضباط الحرس الاتحادي، قَدَّمَ تظلمًا في ٢٥/٢/١٩٦٤م إلى وزير الأمن الداخلي، وتظلمًا آخر في ٢٥/٣/ من تلك السنة منسوخًا إلى رئيس المجلس الأعلى والمندوب السامي، ومساعدته، وعرض استقالته في تظلمه الأخير بسبب عدم تجاوب الوزير^(٢). وعلى ما يبدو فقد كانت قيادة الاتحاد المنشغلة حينها بخطر الثورة المسلحة، لا تؤدُّ إثارة المشاكل داخل مؤسساتها العسكرية التي كان العوالق يُشكلون نصف ضباطها، غير أن النتيجة كانت على عكس ما كانت تريده قيادة الاتحاد، عندما تعمّدت تجاهل تلك المشكلة أو الأزمة، إذ تسببت في تدمير معظم أفراد تلك المؤسسات، وقلّلت من إخلاصهم.

وتعمّقت تلك الأزمة، عندما تمّ توحيد الحرس الاتحادي الأول مع جيش الاتحاد النظامي فيما عُرف " بجيش الجنوب العربي " في أول يونيو ١٩٦٧م. فالحرس الاتحادي كانت تغلبُ عليه الروح القبلية، بحكم طبيعة منشأه كقوات قبلية خاصة بالسلطين والأمراء، وكذلك طبيعة نظامه العسكري إذ كان لا يتميز بالصرامة نفسها التي كانت في الجيش النظامي. وفي كل الأحوال فمع الدمج تغيّرت مراكز الضباط، ومقاييس الترقية والتعيينات، فأدى ذلك بدوره إلى بروز مزيدٍ من الصراع والتنافس القبلي داخل الجيش، وهو الأمر الذي وُقِّرَ مناهًا ملائمًا لنشاط القوى السياسية المعارضة في أوساط الجيش، لاسيما الجبهة القومية التي استفادت كثيرًا من ذلك الصراع في كسبِ الأنصار،

(١) Trevelyan: the middle East in Revolution, P.216.

(٢) رسالة إلى القائد الصديق أحمد إلى وزير الأمن الداخلي بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٤م، محفوظة في مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن ضمن وثائق سعيد عبدالوارث.

وخصوصًا في أوساط أفراد الجيش من غير العوالق^(١).

وعلى ما يبدو فقد كان لدى البريطانيين شكٌ، في أن السلاح الذي ظلَّ يصل إلى رجال المقاومة المسلحة في عدن، كان يمرُّ عبر عربات جيش الاتحاد وشرطته، غير أن حكام الاتحاد رفضوا بعناد مسألة أن تخضع سيارات الجيش والشرطة لتفتيش القوات البريطانية^(٢)، فقد كانوا يشعرون بهلع بالغ من فكرة أن جيشهم يمكن أن ينقلب عليهم، ولذلك كانوا لا يرغبون في تعريض ولاء قواتهم للشك، أو بمعنى آخر، كانوا لا يرغبون في إعطاء الجيش ذريعةً للانقلاب عليهم.

وحتى شرطة عدن التي كانت ما تزال تحت يد البريطانيين، فقد كان ولاؤها محل شك أيضًا، فقد اتضح حسب قول آخر مندوب سامي في عدن أن بعض ضباطها ضالعون في تجارة السلاح، وأكثرهم كانوا على حدٍّ وصفه غير راغبين في التصدي للإرهاب، وجزئيًا إلى صفهم، وكان يجدُّ الجرحى من رجال المقاومة ملاذًا آمنًا في مراكز الشرطة^(٣).

ولا ريب في أن التضعُّع الذي بدأ يدبُّ في أوضاع الحكومة الاتحادية، أسهم في ضعف ولاء مؤسساتها، فكثيرٌ من أفراد الجيش والشرطة، وموظفي الاتحاد الآخرين، بدؤوا يُشكِّكون في مسألة بقاء الحكومة الاتحادية في المستقبل، ونظرًا لذلك فقد كانوا غير مُستعدين للمجازفة بالإخلاص لحكومة ربما سينطلق القطار بعد الاستقلال من دونها، وسينتهي بهم الأمر إلى أن تكون هذه الجبهة أو تلك.. المسؤولة عن مصيرهم.

ومع كل ذلك فقد تسبَّب قرار المجلس الأعلى في بداية يونيو ١٩٦٧م، بتعيين ناصر بريك العولقي قائدًا لجيش الجنوب العربي عند الاستقلال، في

Trevelyan: the middle East in Revolution, P.218. (١)

Ibid, P.217. (٢)

Ibid, p.217. (٣)

إحداث ثورة من التذمر والغضب بين أوساط ضباط الجيش من غير العوالق، في ظل حالة الغضب العام التي كانت تسود العالم العربي في ذلك الحين، من نتائج العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، الذي اتُهمت فيه بريطانيا بالتواطؤ الخفي. وفي غمرة ذلك قَدِّم أربعة عُقداء من كبار ضباط الجيش شكوى إلى الحكومة الاتحادية، وإلى قائد القوات البريطانية في عدن، ما أسموه قلقهم من سيطرة العوالق على الرتب العسكرية سيطرةً تامة، وخلقهم للتمييز والتفرقة بين أفراد الجيش. وبدلاً من أن تُحاول قيادة وزارة الدفاع الاتحادية، تفهّم شكوى هؤلاء الضباط، أو على الأقل امتصاص غضبهم، قامت بإصدار قرارٍ بعزلهم^(١). وعندئذٍ اندلعت أعمالُ الفوضى والتُمرد في أوساط أفراد الجيش المتذمرين، ففي معسكر "ليك لين" في شرق الشيخ عثمان تَجَمَّع أبناء العواذل، ويافع، ودثينه، والضالع، وغيرهم من غير العوالق وقرّروا الإضراب في صبيحة يوم ٢٠ يونيو ١٩٦٧م احتجاجاً على قرار عزل الضباط الأربعة، غير أن الأمور في ذلك اليوم تدهورت إلى أبعد مما خُطِّط له، فقد تطور الإضراب إلى تمرد، أُحرق خلالهُ مدرسة المعسكر، وكذلك قاعة الفرقة النحاسية، ومكتب وكيل القائد. وتَعَصَّب في الوقت نفسه أبناء "العوالق" ومعهم أبناء "عزان" ضد الآخرين في ذلك المعسكر عندما بدا لهم الأمر وكأنه موجةٌ ضد العوالق. فتأزمت الأمور ليس في معسكر "ليك لين" فحسب، بل وفي بقية معسكرات الجيش والشرطة. وفي غضون ذلك أخذ ذلك التعصب القبلي داخل الجيش يكتسب طابعاً سياسياً بتعاطف أبناء العوالق مع جبهة التحرير، وأبناء المناطق الأخرى مع الجبهة القومية^(٢).

وامتدَّ التمرُّد من معسكر ليك لين إلى معسكر الشرطة الاتحادية "شاميون

(١) تقرير عن أحداث تمر ٢٠ يونيو في معسكر ليك لين، مرسل من أحد أفراد الجيش إلى أحد ناشطي الجبهة القومية، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن، المجلد ١٦، ملف ٢٥، الوثيقة ١.

(٢) نفس المرجع السابق.

لين " وقام أفرادُه بإطلاق النار على شاحنةٍ كانت تنقل جنودًا بريطانيين، ظنوا على ما يبدو، أنها كانت قادمة إليهم لإجبارهم على وقف التمرد، فسقط منها تسعة قتلى على الفور. وفي الوقت نفسه تمردت فصيلةُ الشرطة المسلحة التي كانت تقومُ بحراسة عاصمة الاتحاد، بعد سماع أفرادها بأخبار التمرد العسكري في الوحدات الأخرى. فقاموا بقلع العلم الاتحادي، وعلم بريطانيا وكسّروا النوافذ والأبواب في الوزارات الاتحادية في مدينة الاتحاد^(١).

وسارعَ المجلسُ الاتحادي، الذي تَمَلَّكَ أعضاؤه الهلعُ، لعقد اجتماع طارئ، لمناقشة الوضع المتدهور في المؤسسات العسكرية للاتحاد في عدن، وخوفًا من أيِّ تداعياتٍ خطيرة، أجمعَ المجلس على إعادة الضباط الأربعة، والعفو عمن شاركوا في التمرد. ومع أن ذلك القرار أغضبَ المندوب السامي لأن ضحايا التمرد كان أغلبهم من البريطانيين^(٢)، فقد خسروا في اليوم الأول من التمرد (٢٠ يونيو) ٢٢ قتيلًا^(٣)، إلّا أنه أسهمَ في إعادة الهدوء إلى جميع معسكرات الوحدات المتمردة، باستثناء منطقة كريتر التي واصلت فيها الشرطة المسلحة العدنية تمردها، ولم تستطع القوات البريطانية القضاء عليه، إلّا بعد أسبوعين من المحاولات^(٤).

وعلى أية حال فقد أثار تمرد الجيش والشرطة، لاسيما في كريتر، أصداءً واسعة داخل الجنوب وخارجه، وفاقت الأهمية المعنوية والسياسية لذلك الحدث الذي أتى بعد هزيمة العرب في يونيو ١٩٦٧م أمام إسرائيل كل التقديرات، ليس لدى الأطراف التي استفادت منه، بل ولدى الأطراف التي تضررت منه، إذ تسبب في دمارٍ معنوي وخيبة أمل للحكومة الاتحادية لا حدودَ

(١) Trevelyan: the middle East, P.228.

(٢) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٢٢٧.

(٣) فيتالي: الجبهة القومية، ص ١٩١.

(٤) Trevaskis: Shades of Amber, P P.233-234.

لها. فعلى الرغم من إعادة سيطرة الحكومة الاتحادية على الجيش، إلا أن ذلك كان لا ينفي إحساسها بضياح الهيبة، ولا يُعوض عن ضياعها. وحسب تعبير تريفاسكيس المندوب السامي قبل الأخير في عدن: "فقد كان ذلك آخر مسمار يُدق في نعش الحكومة الاتحادية"^(١).

وبعد أحداث يونيو، أدركت الحكومة البريطانية استحالة مقدرة الحكومة الاتحادية على السيطرة على أوضاع البلاد، فتراجعت عن مساعيها السابقة الهادفة إلى منحها الاستقلال، ونصّح المندوب السامي "تريفليان" حكام الاتحاد بأن الأوضاع معقدة جدًّا، وأنه من الصعب عليهم حكم البلاد بمفردهم، وأن عليهم التفكير في إقامة حكومة وطنية عريضة تشترك فيها كل القوى السياسية، وتستند إلى المقترحات الدستورية التي تعتمد على رئيس وزراء وعلى عدم الجمع بين حكم الولاية وعضوية الوزارة^(٢)، وبعد ذلك ناقش مع المجلس الأعلى الذي أجبرته التطورات السياسية في الجنوب على قبول تلك الفكرة، سبل تنفيذها.

وكان البريطانيون وحكام الاتحاد يُدركون التأثير الذي تتمتع به القاهرة على القوى الثورية في الجنوب، ولذلك خُطرت لهم فكرة التفاوض معها لإيجاد حل مناسب لقضية الجنوب، غير أن المشكلة التي اعترضت تلك الخطوة، هي أن العلاقة غير الودية بينهم وبين القيادة المصرية، كانت لا تُوفر لهم فرصة الاتصال المباشر بمصر. فبرزت فكرة أخرى هي أن يتم توسط أمير الكويت لدى الرئيس جمال عبد الناصر لذلك الغرض. وقبل أن يوافق المجتمعون على ذلك المخرج، طرَح وزير الإعلام الاتحادي حسين علي بيومي بأنه لا داعي لوساطة أمير الكويت، فهو على استعداد لتشكيل حكومة وطنية عريضة تشمل الجبهتين القومية والتحرير، وبعد مدٍّ وجَزُر في النقاش وافق المجلس على مقترح

(١) Trevaskis: Shades of Amber, P.248.

(٢) Trevelyan: the middle East, P.230.

اليومي، ووَعَدَه برئاسة الحكومة إذا نجح في تشكيلها^(١). وبعد أسبوعٍ قَدَّم اليومي قائمته إلى المجلس الأعلى واتَّضح أنها تمثل أشخاصًا فقط، ولا تمثل قوى سياسية، والأكثر من ذلك فقد قامت الجبهة القومية التي هاجمت فكرة الوزارة المقترحة بعنف، بخطفِ عددٍ من المرشحين لعضويتها، كما هاجمتها جبهة التحرير، وكذلك المؤتمر العمالي، ورفضَ حتى الجيش الاتحادي الاشتراك بها، غير أنه وعدَ بدعمه لها في حال قيامها^(٢).

وفي أثناء محاولة اليومي تشكيل الحكومة العريضة، سافر المندوب السامي إلى نيويورك، لإقناع بعثة الأمم المتحدة لتدخلها من جديد لحل قضية الجنوب. ووافقت البعثة على ذلك، كما وافقت على مقابلة حكام الاتحاد مع بقية الأطراف السياسية في الجنوب، لكن دون الاعتراف بحكومة الاتحاد. ووصلت اللجنة في ١٠ أغسطس إلى جنيف التي مارست منها مهمتها لمدة عشرين يومًا^(٣)، أجرت خلالها اتصالاتها مع الأطراف السياسية والشخصيات التي قبلت التعاون مع البعثة، بيدَ أن فرص نجاح مهمة البعثة كانت على درجة كبيرة من الصعوبة. فجبهتا القومية والتحرير اللتان أصبحتا تتمتعان بنفوذ سياسي وعسكري متزايد في الجنوب امتنعتا عن مقابلة اللجنة أو الاعتراف بقراراتها. والحكومة العريضة التي حاول المندوب السامي إقناع حكام الاتحاد قبولها بوصفها حلاً يتناسب مع قرارات الأمم المتحدة من جهة، ويناسب حكام الاتحاد الذين سيحتفظون بثقل فيها من جهة أخرى، فشل اليومي في تشكيلها. والأكثر من ذلك فقد أخذت الأمور في أثناء عمل البعثة في جنيف تتجه إلى الحسم العسكري لصالح قوى الثورة المسلحة، فَوَقَّرَ ذلك على البعثة - التي لم يَعدَ لعملها معنى - مزيدًا من العناء.

(١) محمد حسين عوبلي: المرجع السابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) Trevelan: the middle East, P.236.

(٣) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ٢٨٠.

والمشكلة التي كانت تعترض المقاومة هي أن طرفيها (الجبهة القومية وجبهة التحرير) اللتين رفضتا التعامل مع البعثة، كانتا على درجة كبيرة من التنافر والعداء، فلم يكن شيء يجمعهم سوى عداؤهما للحكومة الاتحادية، على الرغم من أن مشاريعهما السياسية لم تكن على درجة كبيرة من التباعد. بيد أن السباق على قيادة العمل السياسي في الدولة الجديدة كان السبب الأساسي لذلك العداء. فجبهة التحرير التي كانت تحظى بدعم عربي واسع، والتي اعترفت بها الجامعة العربية ممثلاً شرعياً لشعب المنطقة^(١)، بالغت في ثققتها بنفسها وفي الاعتماد على الدعم العربي، فتصرفت على أنها اللاعب الأساسي، إن لم تكن الوحيد، في العملية السياسية في الجنوب متجاهلة الأطراف الأخرى. وعلى ذلك النحو تصرفت الجبهة القومية التي لم يكن لها أصدقاء من بين الحكومات العربية، لكنها راهنت على ثقلها السياسي والعسكري في الداخل فقد كانت أكثر انضباطاً وتنظيماً، ولها تأثير كبير بين أوساط القبائل وأفراد الجيش الاتحادي.

وكانت بريطانيا قد حاولت بعد فشل مهمة البعثة الدولية في عدن في بداية إبريل ١٩٦٧م الاتصال بشكل غير رسمي بجبهة التحرير لتكوين حكومة وطنية في الجنوب تلعب فيها الدور الرئيسي^(٢)، غير أن الجبهة رفضت ذلك العرض واشترطت، كما قال أمينها العام، في أي اتصال أو تفاوض لها مع بريطانيا أن يكون على أساس اعتراف بريطانيا بجبهة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعب الجنوب^(٣). وكما ورد في رسالة الجبهة إلى وزراء الخارجية العرب أثناء

(١) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة في دورة اجتماعه العادي " ٤٨ " من ١١ سبتمبر ١٩٦٧ - ١٥ يناير ١٩٦٨م، مذكرة الأمين العام عبدالخالق حسونة إلى المجلس بشأن قضية الجنوب المحتل وتطوراتها الأخيرة، ص ٢٢٥.

(٢) تقرير مُقدم من جبهة التحرير إلى مجلس قيادة الثورة في الشمال، حول الظروف الراهنة في الجنوب، ص ٣، مكتبة مركز الدراسات، جامعة عدن، وثائق المرحوم سعيد عبدالوارث.

(٣) محضر اجتماع مجلس قيادة جبهة التحرير، الثلاثاء ١٨/٤/١٩٦٧م، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن

اجتماعهم بالخرطوم في يوليو ١٩٦٧م، فقد نظرت الجبهة إلى محاولة بريطانيا إقامة حكومة من أطراف عدة، وإن كان التمثيل الأكبر فيها لجبهة التحرير، سعيًا منها لإضعاف الجبهة كقائد لنضال الشعب، من خلال خلق حكومة متناقضة لا يجمعها هدف ولا غاية. وحسب تلك الرسالة فقد كانت الجبهة لا تقبل اشتراك السلاطين في أي حكومة قادمة، أما بخصوص إشراك القوى الوطنية الأخرى مثل الجبهة القومية وحزب الرابطة، فكانت ترى أن يُترك تقدير ذلك الأمر لجبهة التحرير نفسها^(١).

واتخذت الجبهة القومية هي الأخرى موقفًا متشدّدًا من مسألة إشراك السلاطين ووزراء الاتحاد وحتى حزب الرابطة في أي تشكيلة حكومية لدولة ما بعد الاستقلال، ومع أن الجبهة كانت تقبل التعامل مع جبهة التحرير فيما يخص تقرير وضع الجنوب بعد الاستقلال، لكن ليس كما كانت ترى جبهة التحرير التي حاولت التشكيك في حجم الجبهة القومية ومدى أهميتها وإن لم تنكر وجودها. فالجبهة القومية كانت تنظر لنفسها كذلك على أنها الممثل الحقيقي لشعب الجنوب، وقد دَفَعها نفوذها المتزايد بين أوساط الجيش والشرطة- الذي برز بشكل واضح في انتفاضة ٢٠ يونيو في عدن، وكذلك سيطرتها على الضالع والشعب خلال ذلك الشهر- إلى مزيدٍ من التمسك بتلك النظرة.

وهكذا بعد أن كانت المشكلة الرئيسية التي تعترض حل قضية مستقبل الجنوب في الماضي، تتمثّل في عدم اعتراف البريطانيين وحكام الاتحاد بالقوى السياسية المعارضة، أصبحت الآن في عدم اعتراف الجبهتين اللتين كانتا تقودان الثورة ليس فقط بالقوى السياسية الأخرى، بل وبيعضهما البعض، فالتنافس بينهما جعل كل منهما تنظر إلى الأخرى في أفضل الأحوال على أنها الأخ الأصغر.

(١) مذكرة جبهة التحرير الموجهة لوزراء الخارجية العرب في الخرطوم، القاهرة ٨/٧/١٩٦٧م، المجلد ١٩، الملف ٤٣، وثيقة "١" مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن

نهاية الاتحاد:

إن فشل بعثة الأمم المتحدة في عدن، ومن ثم تمرد الوحدات العسكرية الاتحادية، ثم فشل تشكيل حكومة عريضة، في ظل عنفوان الثورة التي كانت تشهدها مناطق الاتحاد في تلك المدة، كلها كانت مؤشرات تدلُّ على ضعف السلطة الاتحادية، التي كانت تثير شماتة القوى الأخرى ولا تثير عطفها. وتلك المؤشرات دفعت أيضًا بالبريطانيين الذين عجزوا عن إسناد الحكومة الاتحادية، إلى البحث عن حلولٍ أخرى تؤمِّن لهم الانسحاب بأمان، وتوفّر فرصةً لتشكيل حكومة تستلم الاستقلال، وتحافظ على استقرار المنطقة بعد الرحيل البريطاني إن أمكن.

لقد بدا الأمر وكأنَّ حكام الاتحاد فقدوا بوصلة الاتجاه المرسومة، ففي شهر أغسطس ١٩٦٧م أصبحت سلطة الحكومة الاتحادية من الناحية الفعلية سلطةً مشلولةً، فمعظم الوزراء وسلاطين الاتحاد غادروا عاصمة الاتحاد^(١)، إما إلى الخارج لمقابلة البعثة الدولية في جنيف والسعي للتفاهم مع قيادة الجبهتين في بيروت والقاهرة، وإما إلى مناطقهم وقراهم ليحتموا في أوساط قبائلهم ريثما تستقر الأمور. وبلغ الأمر بالشيخ علي مسعد البابكري الرئيس الدوري في ذلك الشهر للمجلس الأعلى أن قدّم بلاغًا رسميًا إلى قائد الجيش عن عدم مقدرة الحكومة الاتحادية على تصريف الأمور، وعرض على الجيش استلام السلطة^(٢).

واجتمع ثمانية من كبار ضباط الجيش لبحث عرض البابكري هم العقدا: ناصر بريك العولقي، محمد أحمد عولقي، حيدر صالح بيحاني، محمد سعيد يافعي، أحمد محمد حسن، حسين عثمان ميسري، عبد الهادي شهاب، عبد الله صالح عولقي. وبعد مداولات، ردُّوا على عرض البابكري وقائد الجيش "داي"

(١) حلمي ياسين: الجنوب العربي على طريق الاستقلال، الطليعة، القاهرة، العدد ١١، نوفمبر ١٩٦٧م، ص ٤٤.

(٢) عبدالله الجابري: الجنوب العربي في سنوات الشدة، بدون تاريخ، ص ١٤٢.

ردًا مختصرًا مكونًا من ثلاثة نقاط ملخصها: أولاً - عدم استعدادهم لتسلم السلطة. ثانيًا - طالبوا حكومة بريطانيا الاعتراف بالقوى الثورية في المنطقة. ثالثًا - أن تلتزم الحكومة البريطانية بقرارات الأمم المتحدة وبالأخص حل حكومة الاتحاد، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع حالة الطوارئ^(١). وعلى أية حال فقد شكّل ذلك الموقف لكبار ضباط الجيش ليس فقط اعترافًا صريحًا بالجهتين اللتين تقودا الثورة وحسب، بل وإيضاحًا في الانقضاخ على حكم السلاطين الذين أخذت مناطقهم تتساقط كأوراق الخريف في يد المقاومة المسلحة، وعلى سلطة الاتحاد الذي أخذ يُمحى من الوجود بمنتهى البساطة.

ففي ١٢ أغسطس سقطت مشيخة المفليحي في يد الجبهة القومية بعد اعتقال شيخها، وفي اليوم التالي سقطت كل من دثينة ولحج بعد هروب حكامها، وفي يوم ٢٧ سقطت سلطنة العواذل، وفي ٢٨ من ذلك الشهر سقطت كل من سلطنة الفضلي، وسلطنة يافع السفلى بعد هروب حكام الأولى، واعتقال حكام الثانية. وسقط الاتحاد عمليًا في ذلك اليوم، الذي قبض فيه رجال الجبهة القومية، أثناء سيطرتهم على منطقة أبين، على الشيخ علي عاطف الكلدي الذي كُلف منذ وقت قصير برئاسة المجلس الأعلى بعد استقالة الباكري^(٢). وعلى إثر تلك التطورات، التي صعبت السبل أمام كثير من القوى السياسية المهمة بقضية الجنوب، صرّح وزير الخارجية البريطانية "جورج براون" في بداية سبتمبر قائلاً: "إن تغيير الظروف في الجنوب معناه وجوب تعديل التسوية التي كانت قد أعلنتها بريطانيا في الماضي"^(٣). وفي اليوم الخامس من ذلك الشهر أدلى "تريفليان" بتصريح رسمي

(١) رد عقداء الجيش على عرض رئيس المجلس الأعلى وقائد الجيش باستلام السلطة، في ٢٨/٨/١٩٦٧م. محفوظة في وثائق المرحوم سعيد عبدالوارث، مكتبة مركز البحوث، جامعة عدن، مجلد ١٤ وثيقة ١٣.

(٢) صوت الثورة: نشرة تصدرها جبهة التحرير، عدن، استانس، العدد ١، ٧ سبتمبر ١٩٦٧م، اختطاف السلاطين وسيطرة جبهة التحرير على جميع المناطق.

(٣) أحمد يوسف القرعي: جمهورية جنوب اليمن وقضايا الاستقلال، مجلة السياسة الدولية، السنة الرابعة، العدد ١١ يناير - مارس ١٩٦٨م ص ٩٢.

عن نهاية الاتحاد قال فيه: إن الحكومة الاتحادية لم تعد تعمل، وأن البريطانيين يعترفون بالمجموعات السياسية القائمة بوصفها تُمثّل الشعب وينوون التفاوض معها^(١). وهكذا كل ما بقي من الاتحاد، جيش وخدمة مدنية، بدون أي سلطة.

واستمر مسلسل سقوط المناطق الأخرى في الجنوب، فخلال سبتمبر سقطت على التوالي كل من يافع العليا، ومشیخة العقربي في ٢/٩ بعد اعتقال مشايخها، وسلطنة العوالق السفلى في ٩/٩ بعد قتل نائب السلطان واعتقال آخرين، وإمارة بيحان في ١٨/٩ بعد هروب شريفها. وساعد انتقال جيش البادية إلى جانب الجبهة القومية الذي كان يجري في أوساطه عمل سياسي نشط، في سقوط سلطنة القعيطي في المحمية الشرقية في ١٦/٩ بعد طرد سلطانها^(٢). وسقوط سلطنة الكثيري في ٢/١٠ بعد طرد سلطانها، وسقطت سلطنة المهرة في ١٤/١٠ بعد اغتيال سلطانها. وتأخرت بعض الوقت مناطق العوالق العليا التي كانت لا تتمتع بتأييد كبير للجبهة القومية، فلم تسقط مشیخة العوالق العليا إلا في ٢٧/١٠، وسلطنة العوالق العليا في ٢٩/١١ أي قبل الاستقلال بساعات.

وسقوط مناطق الاتحاد، بدون قتال تقريباً، في يد الجبهة القومية، وعلى ذلك النحو المتسارع، كان مفاجأة كبيرة، أثارت معها كثير من التأويلات والشكوك بين أوساط القوى السياسية التي صدمتها تلك المفاجأة. ولا نستطيع تأكيد التفاهم أو (التآمر) الذي اتهمت فيه الجبهة القومية مع السلطات البريطانية، والذي ربما كان لأسباب مغرضة. إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن الإجراءات البريطانية سوى كانت بقصد أو بدون قصد قد أدت إلى تلك النتيجة.

فإخلاء البريطانيين لقواتهم العسكرية من المناطق الداخلية خلال نهاية يونيو ١٩٦٧م وحتى بداية أغسطس^(٣)، وكذلك حثهم لبعض السلاطين وعائلاتهم

(١) Trevelyan: the Middle East, P.246.

(٢) فيتالي: الجبهة القومية، ص ١٩٨.

(٣) Trevelyan: op. cit, P. 243.

على مغادرة مناطقهم إلى الخارج أو إلى عدن، هو الذي فرض سيطرة الجبهة القومية بصفة نهائية على تلك المناطق^(١). وأما موقف الجيش والشرطة الاتحادي في عدم الدفاع عن النظام الاتحادي ونظام السلاطين، فلم يكن في الحقيقة مفاجئًا، بعد أن أصبح قسم كبير منه يعطف على الحركة السياسية المعارضة كما أكدته الأحداث الماضية. واتجاه الجيش بشكل متزايد نحو الجبهة القومية كان له ما يبرره، فالجبهة القومية ركزت كثيرًا في نشاطها بين أوساط الجيش منذ وقت سابق، قياسًا بجبهة التحرير. ومن المؤكد أن الجيش الشعبي، الذي كانت تعده جبهة التحرير خارج الحدود للاعتماد عليه كقوة عسكرية منظمة، قد أثار القلق في أوساط الجيش الاتحادي من التهديد الذي يمكن أن يُشكّله ذلك الجيش المنافس على مستقبله، فدفعه ذلك بشكل أكبر للانحياز إلى الجبهة القومية التي تمتلك مقاتلين، لكنها لا تمتلك جيشًا منظمًا.

ولا يمكننا إغفال الدور المحتمل للبريطانيين، في تحريض كبار ضباط الجيش للانحياز إلى الجبهة القومية، انطلاقًا من أسبابهم الخاصة. فالبريطانيون الذين رأوا في الجبهة القومية مقدرةً أكبر على السيطرة على الوضع الداخلي لمناطق الجنوب، رأوا فيها كذلك أفضليةً لهم، لأنها لا تتمتع بتأييد ودعم عبد الناصر، بالقدر الذي كانت تتمتع به جبهة التحرير. ولذلك فقد كانت بريطانيا تأمل، حسب رأي العقيد حسين عثمان عشال أبرز رجال الجبهة القومية حينها في جيش الاتحاد، أن تفتعل جفوةً بين الجمهورية الجديدة في جنوب اليمن ومصر^(٢)، التي تربطها بالبريطانيين علاقة عدائية لدودة، ولذلك لا يُستبعد أنها حاولت أن تحرك الأمور بالوجه الذي انتهت عليه.

وفي الوقت الذي كان فيه سقوط الاتحاد قد أزال عدوًا مشتركًا للجبهتين

(١) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٥٨٦.

(٢) مكرم محمد أحمد: جيش الجنوب، ماهو دوره في صراع الأيام الأخيرة، الأهرام:

القاهرة، العدد ٢٩٥٧٧، ٣ ديسمبر ١٩٦٧م.

(القومية والتحرير) فقد ترك كلاّ منهما أمام سؤالاً يحتاج لإجابة: من هي الجبهة رقم واحد؟ وكانت تلك الإجابة تتجه شيئاً فشيئاً لمصلحة الجبهة القومية التي كانت تُوطّد نفوذها على الأرض.

وكانت الجامعة العربية قد شكّلت لجنةً خاصة لقضية الجنوب، عُرفت بلجنة " الجنوب العربي " كي تلملم صف القوى الوطنية في الجنوب في تجمع واحد، فاجتمعت تلك اللجنة خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧ حوالي خمسة اجتماعات وركّزت بشكل رئيسي على مسألة تقارب الجبهتين الرئيسيتين^(١). وأثناء سقوط معظم المناطق بيد الجبهة القومية والذي أدى بدوره إلى تغيير موازين القوى على الأرض لصالحها، أخذت الدول العربية ذات العلاقة وحتى جبهة التحرير نفسها تُعدل مواقفها، التي كانت تُقلل من أهمية الجبهة القومية، فسفير شمال اليمن في مصر والمندوب الدائم في الجامعة العربية عبد الرحيم عبد الله قدّم مذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة في ١٢ أكتوبر ١٩٦٧، قال فيها أن حكومته تنظر إلى الجبهتين القومية والتحرير، على أنهما القوتان الوحيدان الممثلتان لشعب الجنوب اليمني المحتل^(٢)، وذلك بعد أن كانت الجامعة العربية قد اعترفت في وقت سابق بأن جبهة التحرير هي الممثل لشعب الجنوب.

وفي كل الأحوال، لم تنجح جهود الجامعة العربية وكذلك جهود جمهورية مصر، في توحيد صف القوى التي كانت تقود المقاومة والمعارضة في الجنوب، وفشلت في ذلك الصدد حتى المحادثات التي اقتضرت على ممثلي الجبهتين دون القوى الأخرى، والتي أقيمت في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٦٧م^(٣). فالمرونة التي أظهرتها جبهة التحرير بعد مواقفها المتشددة السابقة، قابلها هذه المرة تشدّد آخر من الجبهة القومية، التي أعلنت انسحابها في ٨

(١) جامعة الدول العربية: مضابط الدورة (٤٨) ص ٣٤٠-٣٤٧.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٥١.

(٣) محمد سالم باسندوة: قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة، ص ٥١٣.

نوفمبر من تلك المفاوضات بعد أن بدأت تحسُّ الأمور لصالحها على الأرض. وعلى أثر فشلها في التوصل إلى حل سياسي، دخلت الجبهتان في حرب أهلية في الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٦٧م، وخاصة في لحج وضواحي عدن، اللتين تتمتعان بنفوذٍ لجبهة التحرير، غير أن انحياز معظم نقابات عدن وهيئات شعبية أخرى، إلى صفِّ الجبهة القومية، ومن ثم إعلان الجيش في ٦ نوفمبر اعترافه بالجبهة القومية^(١)، وتدخله في الحرب الأهلية لمصلحتها، قد وَّضَعَ حدًّا للنزاع بين الجبهتين. والمهم في ذلك، فقد اعترفت بريطانيا بالجبهة القومية مُمثلاً وحيداً لشعب المنطقة، وخاضت معها في مفاوضات الاستقلال التي شهدتها جنيف في المدة (من ٢١ إلى ٢٩ نوفمبر) والتي حددت يوم ٣٠ من ذلك الشهر يوماً للاستقلال، بدلاً من الموعد السابق وهو ٩ يناير من السنة التالية^(٢).

وبعد ذلك كله يبقى السؤال الأخير، هل من نتائج أو أثر خَلْفَه الاتحاد، أم أن الاتحاد وكل أثر له أصبح بعد الاستقلال في ذمة التاريخ؟ والحقيقة أنه على الرغم من الملاحظات والانتقادات الكثيرة التي وُجِّهت للاتحاد، والشكوك التي دارت حوله، ونقاط الضعف الكثيرة التي اعترته، إلّا أنه ليس من العدل الابتعاد عن الإشارة إلى النتائج الإيجابية التي خَلْفَهَا ذلك الاتحاد. فقد تَمَكَّن من ربط معظم مناطق الجنوب في كيان واحد، بعد أن ظلت لعهودٍ طويلة ليس مُنْعَزلة عن بعضها البعض وحسب، بل وغارقة في دوامة التناحر والقتال. وبصرف النظر عن شكل ذلك الاتحاد والأهداف التي حرَّكته، إلّا أنه في الحقيقة شكَّل مرحلة متقدمة جداً قياساً بالوضع القديم الذي كان سائداً في الجنوب.

كما أن (الفيدرالية) التي اعتمد عليها نظام الاتحاد تَسْتَحِقُّ الذكر أيضاً، فعلى الرغم من أنها لم تمنح الاتحاد سلطة مركزية قوية، إلّا أنه من الإنصاف

(١) الشوري: نشرة يومية تصدرها الجبهة القومية في عدن، مطبوعة بالاستنسل، العدد ٧،

١١/١٩٦٧م، الجبهة القومية والانتصار الكبير، ص ١.

(٢) The Nationalist: Freedom and unify No.1126, Tuesday 29/11/1967.

الإشارة إلى أنها لم تترك مجالاً للتنافس على السلطة بين المناطق التي شكّلت الاتحاد، فنظام التمثيل الذي حَسَم نسبة كل ولاية من ولايات الاتحاد في المؤسسات الرئيسية للاتحاد، لم يجعل من بين تلك الولايات مَنْ تُشعر بعدم العدل في التمثيل في هيئات الاتحاد العليا، وكذلك لم يسمح لأحدٍ منها في الجري وراء مطامع السلطة، والاستحواذ على تمثيل أكبر في مؤسسات الحكم. ومن جهة أخرى فقد ساعدَ ذلك الشكل المرن من الحكم في استيعاب الفوارق الكبيرة بين أوضاع ولايات الاتحاد التي تَرَبَّتْ عن عهود طويلة من العزلة والظروف المختلفة، فوفقَ تلك الفيدرالية، كانت كل ولاية من ولايات الاتحاد مرتبطةً من نواحي معينة بسلطة ونظام اتحادي موحد، ومن نواحي أخرى كانت لها خصوصياتها التي تتناسب مع طبيعة ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

وفضلاً عن ذلك، فقد أحدثَ الاتحاد نقلةً ولو بسيطةً، في معظم مناطق المحمية الغربية التي كانت أوضاعها العامة غائرةً ولقرونٍ من الزمن، فالزراعة شهدت في عهد الاتحاد انتعاشاً وتطوراً ملحوظاً، وكذلك الحال في الخدمات العامة مثل: التعليم والصحة والطرق، التي نَمَتْ في ظل الاتحاد، والتي كانت لا تعرفها معظم مناطق الجهة الغربية من الجنوب. كما أن الاتحاد استطاع أن يُرسِي قاعدةً أولية من الإدارة الحديثة المنظمة، في كل المناطق التي انضمت إليه تقريباً، فلم يُعَد السلاطين والمشايخ يتصرفون بفردية مطلقة في شؤون مناطقهم كما كانوا يفعلون من قبل، فقد ظهرت الإدارات المتخصصة، والمحاكم، ومجالس الحكم التي كانت تُشرف على عمل تلك الإدارات، وتقرُّ الخطط والموازنات، وتراقب صرف الأموال العامة.

وفي كل الأحوال، فقد مهَّد الاتحاد تمهيداً إيجابياً الطريق لقيام دولة الاستقلال، فلا ريب في أنه ربط معظم مناطق الجنوب بالكيان الاتحادي، على الأقل من الناحية الإدارية والأمنية، وجعل مهمة الدولة التي خلفته في حكم الجنوب أسهل بما لا يقارن مما لو أن تلك المناطق ظلت في عزلتها القبلية

السابقة، ولا يربطها أي رابط. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن جيش الاتحاد وشرطته ووزارته، كانت أساس دولة الاستقلال، والأهم من ذلك فقد ظلّ النظام المالي والإداري وحتى العملة للحكومة الاتحادية سائداً في الدولة التي أقيمت في الجنوب عند الاستقلال في عام ١٩٦٧م، وحتى قيام الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م.

كما أن مؤسسات الاتحاد لاسيما العسكرية والأمنية، وقرت المجال لأبناء المناطق الجنوبية المختلفة فرصة الاختلاط وتعزيز الروابط ببعضهم البعض، بعد أن ظلّ رجال كل قبيلة من قبائل تلك المناطق، في عزلة تامة عن رجال القبائل الأخرى، وفي معظم الحالات على عدااء. وإلى جانب ذلك فقد خدمت تلك المؤسسات، دون قصد حكامها، الحركة السياسية المعارضة في الجنوب إلى حدود بعيدة، فمعظم التنظيمات والأحزاب السياسية تمكنت من إقامة خلايا لها داخل تلك المؤسسات، واستطاعت تلك الخلايا أن تتغلغل وتؤثر على أفراد تلك المؤسسات بصورة تفوق أي تأثير آخر، وكان من نتائجها، انحياز الجيش الاتحادي انحيازاً كاملاً إلى جانب صف الثورة المسلحة، في الأيام الأخيرة من عمر الاتحاد، وفي الأسابيع الأخيرة من عهد الاحتلال البريطاني للجنوب. ومحسوب للجيش الذي أشاده الاتحاد، أنه تدخل بقوة لمنع الحرب الأهلية التي بدأت تدور بين طرفي الثورة المسلحة (القومية، والتحرير)، وبصرف النظر عن صحة الاتهامات التي وُجّهت للجيش الاتحادي من أنه انحاز آخر الأمر بأوامر بريطانية إلى طرف معين من طرفي الثورة، فلا يوجد أدنى شك في أنه لولا تدخله في تلك الحرب الأهلية التي بدأت تُدمر الأخضر واليابس، وتحصد أرواح العشرات من أبناء البلد في ضواحي عدن، لكانت البلاد قد غرقت في مآسي تلك الحرب، والتي ربما كانت لن تتوقف في زمنٍ قصير، وربما كانت البلاد بسببها قد انقسمت إلى أكثر من دولة.